



بازرسی شد  
۶-۳۷

بسم الله الرحمن الرحيم  
 نقل به قلمه در کتابت سید و ولد سید محمد  
 در کتب شرعیه و در کتب فقهیه و در کتب  
 کلامیه و در کتب لغتیه و در کتب  
 و المجلدات و المجلدات و المجلدات  
 و المجلدات و المجلدات و المجلدات



بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب	موضوع کتاب
تعداد نسخه	تاریخ
۷۰۸۲	۱۳۴۱
۱۳۰۲	۹۹۸۱

ملی - فهرست شده - ۷۰۹۲

۷۸

بازرسی شد  
۳۷

درج شده است  
در کتابخانه  
دولتی  
شماره ۷۸  
تاریخ ۱۳۰۲  
مهر ۱۳۰۲



بازرسی شد

کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره قفسه	۱۳۰۲
شماره دفتر	۷۸
تاریخ	۱۳۰۲
مهر	۱۳۰۲

۷۰۹۲

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين **قول كتاب الصلوة** اعلم ان الصلوة  
لغة هو الدعاء ذكره الجاهل عزا لها وشاع العبادة المخصوصة بالكتابة المعهودة وتعددها  
بعضهم في تلك المعاني الغريبة منهم ابن اريجيف قال في نهايتها العبادة المخصوصة وانت  
بان ذكر اهل اللغة ذلك اعلم من كونها حقيقة فيكون ما بين ما استعمل في ذلك كان مجازا كما يقع  
عن ذلك تتبع كلامهم كيف لا ومن المبدء يراه ان اهل اللغة لا يعلمون هذه الحقيقة التركيبية لانها  
من مخترعات اللفظ ومبدعاته وكيفية هذا الكلام لان لفظ الصلوة ليس حقيقة لغوية في العبادة المخصوصة  
كالاكمال في الحقيقة بل هي حقيقة شرعية لم لا ومنه ما لا خلاف في الاصول في العلمتين قد  
اشبهت الكلام في بعضها في جعلها على العلم وحققنا في ان لفظ العبادة اسم لا علم والحقيقة الشرعية ثابتة  
في العلم من اداء الاحاطة بالمقامين والغرض الذي يقرب علمها فليجمع غرضنا ان الصلوة تارة تكون  
محصاة للصلوة بالشيء واخرى فلا محصاة كصلوة الاحمر في اخرى جميعها كصلوة الصبح كنسوس في فضلها  
وعقاب تاركها متواترة منها محقق معوقين وهب قال سالت ابا عبد الله عن افضل ما يتقرب به الى  
الله تعالى ولجيشنا ان الله لا يوفقنا له الا علمنا شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الاثر من العبادة  
عيسى بن مريم قال واصناف الصلوة واكثر ما دوت حيا والمدا من المعرفة باصول العقائد وبها وبها  
الفرق مطلقا واحوال الامانة ولعل الاطلاق ينصرف الى الاول وان كان الثاني ادق في الوضع للشيء  
كما ان الثالث اشد في الحصول من تتبع الاخبار من شيوخ اطلاق العاديين على العارفين بالامانة وتقبل  
الخالق ولكن نيل ان هذا الشيوخ ولو سلمنا بلوغ هذا يوجب انصراف الاطلاق اليها فما هو في جنوس

الصلوة لغة هو الدعاء ذكره الجاهل عزا لها وشاع العبادة المخصوصة بالكتابة المعهودة وتعددها بعضهم في تلك المعاني الغريبة منهم ابن اريجيف قال في نهايتها العبادة المخصوصة وانت بان ذكر اهل اللغة ذلك اعلم من كونها حقيقة فيكون ما بين ما استعمل في ذلك كان مجازا كما يقع عن ذلك تتبع كلامهم كيف لا ومن المبدء يراه ان اهل اللغة لا يعلمون هذه الحقيقة التركيبية لانها من مخترعات اللفظ ومبدعاته وكيفية هذا الكلام لان لفظ الصلوة ليس حقيقة لغوية في العبادة المخصوصة كالاكمال في الحقيقة بل هي حقيقة شرعية لم لا ومنه ما لا خلاف في الاصول في العلمتين قد اشبهت الكلام في بعضها في جعلها على العلم وحققنا في ان لفظ العبادة اسم لا علم والحقيقة الشرعية ثابتة في العلم من اداء الاحاطة بالمقامين والغرض الذي يقرب علمها فليجمع غرضنا ان الصلوة تارة تكون محصاة للصلوة بالشيء واخرى فلا محصاة كصلوة الاحمر في اخرى جميعها كصلوة الصبح كنسوس في فضلها وعقاب تاركها متواترة منها محقق معوقين وهب قال سالت ابا عبد الله عن افضل ما يتقرب به الى الله تعالى ولجيشنا ان الله لا يوفقنا له الا علمنا شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الاثر من العبادة عيسى بن مريم قال واصناف الصلوة واكثر ما دوت حيا والمدا من المعرفة باصول العقائد وبها وبها الفرق مطلقا واحوال الامانة ولعل الاطلاق ينصرف الى الاول وان كان الثاني ادق في الوضع للشيء كما ان الثالث اشد في الحصول من تتبع الاخبار من شيوخ اطلاق العاديين على العارفين بالامانة وتقبل الخالق ولكن نيل ان هذا الشيوخ ولو سلمنا بلوغ هذا يوجب انصراف الاطلاق اليها فما هو في جنوس

الصلوة لغة هو الدعاء ذكره الجاهل عزا لها وشاع العبادة المخصوصة بالكتابة المعهودة وتعددها بعضهم في تلك المعاني الغريبة منهم ابن اريجيف قال في نهايتها العبادة المخصوصة وانت بان ذكر اهل اللغة ذلك اعلم من كونها حقيقة فيكون ما بين ما استعمل في ذلك كان مجازا كما يقع عن ذلك تتبع كلامهم كيف لا ومن المبدء يراه ان اهل اللغة لا يعلمون هذه الحقيقة التركيبية لانها من مخترعات اللفظ ومبدعاته وكيفية هذا الكلام لان لفظ الصلوة ليس حقيقة لغوية في العبادة المخصوصة كالاكمال في الحقيقة بل هي حقيقة شرعية لم لا ومنه ما لا خلاف في الاصول في العلمتين قد اشبهت الكلام في بعضها في جعلها على العلم وحققنا في ان لفظ العبادة اسم لا علم والحقيقة الشرعية ثابتة في العلم من اداء الاحاطة بالمقامين والغرض الذي يقرب علمها فليجمع غرضنا ان الصلوة تارة تكون محصاة للصلوة بالشيء واخرى فلا محصاة كصلوة الاحمر في اخرى جميعها كصلوة الصبح كنسوس في فضلها وعقاب تاركها متواترة منها محقق معوقين وهب قال سالت ابا عبد الله عن افضل ما يتقرب به الى الله تعالى ولجيشنا ان الله لا يوفقنا له الا علمنا شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الاثر من العبادة عيسى بن مريم قال واصناف الصلوة واكثر ما دوت حيا والمدا من المعرفة باصول العقائد وبها وبها الفرق مطلقا واحوال الامانة ولعل الاطلاق ينصرف الى الاول وان كان الثاني ادق في الوضع للشيء كما ان الثالث اشد في الحصول من تتبع الاخبار من شيوخ اطلاق العاديين على العارفين بالامانة وتقبل الخالق ولكن نيل ان هذا الشيوخ ولو سلمنا بلوغ هذا يوجب انصراف الاطلاق اليها فما هو في جنوس





النبي

[illegible]



















لا يجب كثيرا بدعي وجوبها باعتبارها الاستسعا والفقير فليست له الحكمة ظاهرة من غير جهة  
و شبيهة بل لا بد على ولا فاعلم انه قد بعد ذلك من النقوص الا انه من غير  
الغريب قليل لا كونه يعقوب بن شعيب ولا يعقوب بن النعمان وذهب الحجة المخرجة كروية واودون  
الغريب وسكانه من صياح اهل الرواية الكوكبية كصحيحة بن محمد السجستاني هاهنا في الثانية  
حكاية قبل الزمان قال في هذه الاحكام واحد من احدها ان يكون انما امره ان يتولى  
بالغريب قليلا ويحيا طويلا يتبين ذلك غوطا التفرق لا نحد لها غيبوبة للغريب من ناحية المشرق  
لا غيبوبة عن العين واستشهد لذلك بما يتردد من معوية اذا غاب عن العين من هذا الباب يعني  
المشرق فندع ابان الغريب من شرق الارض وغربا الى الشرق من المشرق المتقدمة في تشييد المذهب  
الحجاز والجليلة الاشارة ثم اوردوا في اية اسامة المقدسة المتقدمة كمنوعه جليل في يدون في  
التصريح عن بعض الناس الغريب وسنح المسألة ان قبل ذلك ورواية من اهل البيت فقلت المسألة  
في الغريب انما جليلنا ونحن نفا ان يكون المشرق جليل الجليل ونذكرنا منها الجليل قال في الجليل  
معون الجليل وقال بعد ذكرها فلا شاة بين هذين الجزين ومن ما اعتبرناه في غيبوبة الغريب من روال  
الجزء من ناحية المشرق لاننا نعلم ان يكون تدان المسألة منها وان كانت التفرقة في جليل الجليل  
فربما من قديم وتطلع على آخرين الجزين وانما عبارة الفقيه فليس في ما يوصى الى صحة المسألة الثانية  
جليل من القوم المتقدمة في الرواية على حصول الجزية غيبوبة التفرقة من ملاحظة ما اوردناه  
اول كتابنا من ان لا يروى فيه الا ما يفي به ويحكم بعضه في على تقدير التسليم ما روى في بعض  
اليها الاشارة عن القسم من وقت الغريب فقال في الرواية يقول في كتاب الجليل في بعض الجليل  
واو كذا قال هذا روى في هذا اذ لا وقت واخره لا غيبوبة التفرقة فان هذه الرواية تعرف عدم  
كفاية غيبوبة الغريب بل اشراط امرنا من قبل سواد الدليل ورواية الكواكبي التي يشتملها هذه  
الجزية المخرجة غالبا ولذا جعل بعض المحققين من ادلة المشهور وهو جليل ومن هنا ظهر الوجه في مطابقة  
العبارة المحكي عن العلماء لماعلم المشهور والنور فان عبارة المحكي هكذا اوردت الغريب غوط  
الغريب وعلا سوط الغريب ان دورا في التفرقة من المشرق وذلك بناء على القوة والظلال في الحوز  
اشياء ان في جليل الجليل ذكرنا على عدم ما لم يوج بالافاق الكنتية بالغيبوبة المطلقة ان المحكي عن  
والشقوق والعلل وهاشوات وان واقعا غاذ في تاحرهم منهم المأثر في ظاهر المتن ومساكنات  
والخير حيث قويا بعد اجراء الانباء والكثرة السد على التعاقب المشقة وجرمان الجزية الكنتية يطلق

الغريبة بناد من مطلق من الغريب والسقوط والاشارة الاخيرة هي الغيبوبة من العين والنظر  
عنها ولذا كما تقدمت والاشارة في ان الغيبوبة عن العين تتفاوت بتفاوت الواضع والمالات في غير  
الواقع لا يصدق الغريب في غير غيبوبة العين كما اذا كانت ساحة من الارض وقفا الغريب ليس  
مع وجود شعاع على الجدران والسطح ولوصفها الى السطح في الغيبوبة ولا يصدق سبط الغريب في  
هذه الحالة كما ان كذا في ارض مستوية خالية عن الجدران والسطح والظلال والاشارة في غيبوبة  
الغريب عن بعضنا ولكن عطا اذ كان ذلك سطح او جدار او جبل او صعدنا هاهنا الى الغريب جانا قبل  
ظن ان الغريب عليه هذه الحالة يحكم بتحقق الغريب مع هذا من الجدران والسطح والاشارة و  
الظلال والاشارة في غيبوبة الجدران والسطح فندع ابان الغريب في بعض دون آخر بل ان كان مضطربا في  
النظر واما لا يرى الغريب ويكوره غايبا عن نظره فاذا قد يرى والقاعدية في الارض فاذا قام في  
وهو واقف واما لا يرى فاذا ركب او صعد الجبل ونحوه يرى وفي ذلك تكون المسألة صدق الغريب  
والغريب غيبوبة الغريب عن العين كما هو مع المسبوبة غابة التفرقة والاشارة على خلاف في حكم الغريب  
والعادة بل بعض الحجة كونه يعقوب بن شعيب المتقدمة اليها الاشارة عن التفرقة بالغريب قليلا  
فاذا القسم في بعض من قبل ان غيبوبة من عندنا ولعل وجه ان الرسول كان من اهل الجليل وفيها  
نلا رجلا ليما كونه مدينة شرعها التفرقة وما كان اهلها يقول على غيبوبة الغريب مع وجود التفرقة  
عليها خلاف الحرف فاذا حالها عن اشارة لك من الاشياء المرفوعة والبرية غيبوبة اهل الجليل لان سوط  
الشرع فندع ابان ذكرنا في حيزه القام في ذلك الاشارة والكنتية بالغريب بل الماد من الغريب  
والغيبوبة والسقوط والاستسعا في ما هو سوطها عن الا في الحقيقة في جانب الغريب لانها من نظرها  
وسقوطها عن الا في الحقيقة كما بدعي الجليل في غيبوبة من غيبوبة ان ذلك يحصل بسبب ارتفاع الارض  
والماء ونحوها فان الا في الحقيقة غيبوبة في عالمنا وازداد صاحب الجزية عليه بان غيبوبة التفرقة في التفرقة  
في الارض المستوية انما يتحقق في غيبوبة من اهل الجليل بعد اربعة تقريرا وهذا اقل من ذهب الجليل في  
بكره يدفع بانهم ابقنا على اشرار امرنا على غيبوبة الغريب عن العين المستوية التفرقة  
عدم القول بالفضل من غير تفرقة في غيبوبة الا في الحقيقة بعد اربعة تقريرا ولا ريب ان الزقية  
لعدم سوطها لانها انما على الجليل في غيبوبة من الغريب عن العين المستوية التفرقة  
من سقوط الغريب عن الا في الحقيقة في غيبوبة التفرقة في غيبوبة التفرقة في غيبوبة التفرقة  
الكنتية في غيبوبة الغريب عن الا في الحقيقة كمد في الغريب والغريب مع ما يتبين في



















المناخير انما تسمى العنقب بالصلوة جالساً على القيام الاطلاق الامر بالتحقيق قد ورد  
فيها ان الامر غير موجود في الاخبار فمقتضى الاصل المنع من الاقتصار على القدر الذي لا يخفى  
منه تقدير وهل يراهم صلوة الحمد ايتم بنائها الاظهر لعدم اقتضاها فيما عداها الاصل على المبادر  
من اطلاق الفتاوى والنصوص وهو ما عداها بما مع كثرة الاشياء وتواترها بصيغها مع ان الحرج  
ونوى المعنى بالواقعة في هذه القصة على كثرة التفسيرات على الحقائق وكفايتها في  
غير المقام من غير غش ولا داء والقضاء احتياطاً له والعبادة لتعادتها الرجبين من وقوعها في خريف  
وقتها من المحتمل ان يظلمها من صلوة واحدة اذ لو كانت الاول هو مقتضى الاصل ثم تنقضي  
ثم ان القدر الذي في صلاة العنقبين لما قلناه في جامع ادراكه كونه من الوقت بين نفسه  
او لا سنة وقت ذلك فتخرج فيما ثم انكشف فما ذلك يخرج الوقت بعد تمام الركعة وبين عليه  
ازداد قبل الشروع فيها نقصان الوقت الا ان ادراك الركعة الواحدة في خروج الشروع ونزولها في الشروع  
مع وقوع الركعة في الوقت كما هو الحال في العنقبين وتظهر في الحقيقة ان كان دخول عبادة لئلا من انما  
يحل بنا فلو لم يقل بغيرها في العنقب الاول وتندبر وقت نقصان الوقت في الركعة الواحدة  
علم فشرع في العنقبين فما في المتنون وخطا المعامير بغيرها في الركعة الواحدة  
ليقارن وقتها في الركعة الواحدة في وقتها في الركعة الواحدة في وقتها في الركعة الواحدة  
نا فذلك العنقبين هما بناء على القولين في الركعة في وقت الركعة في وقت الركعة في وقت الركعة  
بحكم التبادر من المتن في العنقبين هو فضل الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
في مقتضى عموم ما في المتن في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
من القول في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
واما ما في المتن من ان الاصل في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
المقتضى للمطابقة في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
اذ نية الركعة في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
والان لليل بعد ما قيل في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
ابا جعفر فيقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
ابيع على ما في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
منها ما في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها

صلوة النهار صلوة النهار كغيرها في ركعة واحدة اي ساعات النهار فثبت ان فصلها بصلتها الا انك  
الاصليها في وقتها افضل وصحتها على الحكم عن بعض اصحابنا في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
عشر ركعة اي النهار فثبت ان الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
لشروطها في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
صلت ركعاتها في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
فيصلها في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
المقتضى على وجه الاطلاق على الحيزين المقتضى كما هو مقتضى القاعدة وخطا المعامير في الركعة في وقتها  
رجع الاطلاق في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
جواز التقديم على التفضيل وهذه القوس الجوز المطلقة على وجه الجواز والقولان كلاهما في غاية  
الضعف لجهان الاخبار والمقتضى على هذه الاخبار من وجهه عديدة كالتحقيق والاستصحاب في الركعة في وقتها  
من المتواتر وصراحة الدلالة في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
جواز فعلها بقصد التنازل في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
ان يعمل في جوار المقدم في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
القضاء كما هو ظاهر في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
عن علي بن الحسين في كانت لساعات من النهار في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
مثل الهدية في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
جبلت من القوس المتقدمة لا يستلزم اداؤها في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
فان القضاء في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
وقضاءها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
جزء فاما القضاء في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
القول في جواز التقديم من وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها  
المطلقة على المقيدة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها في الركعة في وقتها

المورد للظن خافية كانت او واخيه بلع الذي اعتره الجماعة يستلزم طرح جميعه عمل بن جابر  
وروايته ابن مسلم المتفق لا شئ للمجاز المتقدم يعرف قرات الا انه تدبر قوله الا يوم لمجد فيقول فيها  
التقدم كما ينبغي باننا في موضع حملوه لمجد قوله ويزيدنا فلهذا اربع ركعات اثنتان منها للذي  
يكون المخرج عشرين ركعة وهذا اجماع بين الاصحاب والنصوص مع ذلك مستقيمة وانما اختلف  
في كيفية ترتيبها واطرافها فتعنى عدم استحباب الترتيب بالنسبة الى المجد فيقول المجد فيقول المجد فيقول  
اثنتان منها للزوال والاثنتان منها بعد الزوال قبل المجد كما هو في النصوص وينبغي تفصيل الكلام في  
صلاة المجد انتم قلنا فلهذا المغرب بعد ما اذا هاب المجرى المخرجة وما اذا المجرى بين الاصحاب  
على الله بل انك انما مذهب الاصحاب لم تعلم في هذا المقام وما يدعى للاجماع بل الاتفاق كما هو الحق  
عن مرجع الخبر والمخرج هو المخرجة لا طلاق النصوص التي على استحباب الترتيب فلهذا المغرب بعد ما  
مع ان ورود الاطلاق في مقام اثبات نفس الاستحباب ومن شئ لغير المقام نعم لا يشبه في اجزائه الا  
فان مقتضاها ثوب الاستحباب ويقاوه ولو بعد ذهاب المجرى ما دام وقت الفريضة كما قال ابن التبريد  
نفس وكو فيهما من متاخرا حينئذ منهم صاحب كية مستشهد بالبعيدة ايمان بن غناب قال صليت  
خلفا بعد صلاة المغرب بالمزول فقامت على المغرب ثم على العشاء الاخره ولم يركب بينهما ثم صليت  
خلفا بعد ذلك فلهذا على المغرب تام فمقتضى اربع ركعات وفيها المقتضى لا يتصل المعاني  
الاجماع ان الحكم الذي كل منها كالمخرج المخرجة الحجة والبرهان الكثرة الناهية عن ايقاع التناقض في  
وقت الفريضة كمن يحدد من سلم في الاقراء اذا دخل وقت الفريضة فلا تعلق فان النكوة هي سببا  
التي يفيد العموم الاستعارة ومقتضاها جميع اقسام الترتيب فلهذا في قوله انما في قوله  
عند المغرب ذواتها المحذورة وكذا في قوله انما في قوله المخرجة بالاجماع وغيره من الادلة  
وبقي ما عداه ومنه انما في قوله المغرب بعد ما اذا هاب المجرى المخرجة ومعاذتها باطلاق النصوص التي  
على استحباب تأخير المغرب بعد ما اذا هاب المجرى المخرجة والاطلاق ولزوم تقيده لو سلم بان الاستحباب  
بالعام يصور عدم ذهاب المجرى المخرجة وهذا معناه انما الحجة والبرهان الناهية عن التناقض في  
وقت الفريضة بالنسبة الى المخرجة ومنه المسألة كالايجاعات المتقدمة بالبرهان العظمي المحقق والحكم  
حدا الاستفاضة فالقول بالبلغ اقول مع انما هو قدير قوله فان بلغ ذلك ولم يكن على الترتيب اجمع  
بذو الفريضة بناء على القول بعدم امتداد وقت فلهذا بامتداد الفريضة بل ذهاب وقتها بذهاب  
المجرى المستندة المغرب فلهذا الجواب نعم الشروع بالفريضة وقطع التناقض ولو كان في انما هو

حين بناء على عدم المنع والقول بكبره قطع الصلوة انما هو مذهبنا في متاخري  
الصلوة فلهذا في خصوص التناقض كما هو الحق عن الشهيد الثاني لعدم استلزام الاطلاق عند الكراهة  
المعينة او تحريمها اذا دار الامر بينهما وبين الحق فيكون ان المارد الاصل هنا ليس الا العورات  
الناهية عن التناقض وقت الفريضة ولا لغيرها لجهة الاتيان باق من اننا فلهذا في متاخري  
قبل الفريضة غير واحدة بل انما اختصارها بحكم التبادر ابتداء التناقض وقت الفريضة ولا يثبت  
ذلك ما اسلفناه من ان النكوة الواجبة في ساق الفريضة يوم الاستحباب لان العموم انما هو  
بالنسبة الى افراد المني من لتمام التناقض فلهذا في قوله انما هو مذهبنا بالنسبة الى كيفية  
الابتداء بها او انما هي اجتمعت العموم الاستعارة في جهة الاطلاق الذي يجب فيه الاخذ بالتبادر في  
واما القول بكراهة قطع الصلوة معناه هو على طلاق فلهذا لا اجماع بل المخرجة في المذهب بل من  
الذين لا اتفاق الا على جهة معينة في الاشياء المذكورة بحيث القاطع اننا انما القلوة والبطالها  
نعم بعض متاخري المتأخرين كما في ايقاع والذين عدم الدليل على جهة قطع الصلوة عموما و  
تفصيلا الاصل والاطلاق الامر الصلوة جاز قطع الصلوة واقعا والفعال الحاشية منها انما هي  
بعضها وعدم بطلانها بالامام اجماع على جهة قطع الصلوة وبطلانها بغيره فلهذا في قوله  
والبطال على ورود الاجماع كمنه في قوله ما ينبغي في بعض جهة قطع الصلوة من الادلة القاطعة على جهة  
القطع معناه من غير طلاق المني المواتر المتفق لتزويدها الكبر وتخليصها التسليم اذ لا معنى لكونه  
غيرها الكبر الاخر كما كان محلا قبل من غير الاكل والشرب والحرام والنقض وغيرها ويجازي القطع  
كان لغير ذلك معنى المخرجة من الادلة الاية الجاهل الاشارة في بعض جهة قطع الفريضة والاطلاق  
جمله منها كما ذكرنا في تقييد عدم الفرق بين الفريضة والناقلة وقيل في بعض جهة قطع الصلوة ما في الجواب  
من القول بالبدء بالفريضة وقطع التناقض فلهذا في قوله انما هو مذهبنا بالنسبة الى كيفية  
هو الحق عن الحق لان عورات النكوة وقت الفريضة في مثل الابتداء بالآخرين من الادلة ونظر اية  
قوة القول بلزوم اتمام الترتيب في وقت الفريضة بعد الاشتغال بها والذين كانت اتمام  
اخرتها كما هو الحق عن الشهيدين وغيرهما فان مقتضى حجة قطع التناقض فلهذا في قوله انما هو مذهبنا في متاخري  
ما اشتغل فيه منها ومقتضى عدم المنع عن التناقض وقت الفريضة بعد الابتداء بالترتيب الاخيرين  
او دخل وقت الفريضة قبل الاشتغال بها تدبر ولم يعلل اذ لم يكن قبل الشروع فيها بغيرها الفريضة الا  
انما الترتيبين فالاحوط هو الترتيب بل ترى بعضهم احتمال قولنا انما هو مذهبنا في متاخري

والوكتان من جلوس بعد العشاء لا قبله اجماعا وفقا كما تقدمت اليه الاشارة حيث تعدا  
الثاني فلو عتد وقتها باستداد وقت الفريضة بخلاف قوله على الله المخرج بغيرها اجماعا عليه  
الاتفاق بل اجماع من صرح المخرج في المعبر وهو الجرح كالاصل السالم عن المعبر فمذبح قوله وينبغي ان  
يجمعها خاتمة زمانها المدا ان يثبت في عملها خاتمة زمانها فلو اني زيدا ان يصليها تلك الليلة فلا  
الزلة فيه سواء كانت مستقيمة مطلقا عن غير خصا من بعض الاوقات والافضل كصلاة جعفر فيها  
ام لا كان يكون محضه بمقتضى الاشارة كذا في ليلة شهر رمضان وغيرها من الليالي التي وردت  
الامر بالثبوت لها بمقتضى ما فان السمت في يدان ياتي بمثل هذه الزايات ياتي بها ولا  
بعد صلاته العشاء ثم يقيمها بالوتر كما هو المكي عن الشيخين في عهده والحمد لله المصنف والمخرج به  
في بعض العبادات وربما اجماع له بما في صحيحه فداوه عا الباقر وليكن اخرجه تلك وترى لم يمتد  
في جميع ان الخلافة التي على الوتر بخلاف الله سبحانه كون الشياخ في الزمان الشار ورفعه له صلاته  
في الصلوة اليومية من قبلها واما فلما في صلاته لم يكن كون المدا من الوتر هو الوتر القلان المقتضى بان  
يصل الوتر وهي كون آخر الصلوة اليومية بعد العشاء كما يشهد بصحة الامر الله في الوجوب  
لو اريد من الصلوة مطلق الصلوات المستقلة في صلاتها كما في اقامتها كما في الامر في الوجوب في صلاة  
في عدم وجوب تأخير الوتر عن فدا في الصلاة رمضان مثلا بل ظاهر الشيخين ايقامه استصحاب ذلك في  
هذا بلزم ان يجاب بالقرينة بخلافها استظهرناه في الباب في القول بذلك كان الشبهة المحكية قاعدة  
جواز المساء التي يثبت الاكفاءة امثال المقامات تدوى فيقده واحد ففلا على الجاعه قوله في قوله  
الليل بعد انشا في معنى ان الانشاف وقت لها ما صح به معقول لا صاحب بل لا صاحب على ما في  
بعض العبادات بل عليه الاجماع من وقت المعبر والمخرج وغيرها وهو الجرح كما في العمل الجرح على الطائف وقت  
صلوة الليل ما بين نصف الليل الى آخره والاحتمال المحض لفعلا قبل الانشاف اذا كان هناك  
علته فان انشاد محضه فعلها قبله بوجوه وجود العلة اقوى شاهد على عدم حصول التخصيص قبل  
الانشاف مع فقد الشك هذا مضافا الى الاعتقاد بها بالمعبر المستقيمة المتعديتان النبي كان لا يخطئ  
بعد العشاء حتى يصف الليل ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعة الفجر قبل الغداة الى حين  
ذلك من النقص من المعبر ولو جرحا الشبهة الجارية مما مررت اليه الاشارة والمخرج على الاطلاق من كصحة  
سواء في المنع لقوله لا باس بصلوة من قبل الليل الى آخره الا ان افضل ذلك انما في صلاة الليل وصحة  
صحة من عيسى كذا في اليا سا يستدعي وفي من جعلت فقال لا باس بان يصلي الوتر صلاة الليل

فان الليل يكتب في اى وقت صلى فيه وجاز ان يتم لا يصلي لها وقت الموقوت بعد صلاة غيرها وكذا  
واعتمادها بالنية العتقة بين اصحابنا بل اجماعا كما عرفت حكاه في مستفيض الكتب المتقدمة  
والحجة المطلقة في طرف المند من ذلك كله بل هو في حقها عليه العا كما صرح في تحقيق الطائفة ولكن  
مطروحة او على وجوه الشبهة في محمولها هو مقتضى القاعدة ولم يكن دلالته على طلاق الجواز  
من باب النص بل من باب الظهور والحقا بل الجمل ما من كاهل النقص وانما اليه ايقنة في النقص ايقنة  
كما روى من الاطلاق في صلاته الليل من قبل الليل فاما هذه الشفران المقتضى ان لا يصلي  
على الجمل فتدبر قوله وكذا قريب من الفجر كان افضل بلا خلاف فيه من الطائفة على الله المصنف به  
في بعض العبادات بل عليه الاجماع في الكتب الاجماع في الكتب المتقدمة وعن الناصرات وهو الجرح كما لا  
الشبهة في الاجماع بل عليه في شفران بعد صلاة صحت بوجوه من هذا المقتضى اليها الاشارة في صحة  
في قوله تدبر في الاجماع بل لا يحارهم يستفرون في القوة آخر الليل بيمينه في صلاة ما قبل الفجر  
على ما في حق عليه للفتة في صلاته في صلاته سعيد الاشعة عن ساعات الفجر فقال اجتمعها الى الفجر  
الاول وعن فضل ساعات الليل فقال الثلث الباقية ورواية من عن الفجر قلت متى صلى صلاة  
الليل فقال صلها اخر الليل ورواية الى عصر المتقدمة لقوله في وجوب صلاة الليل الهم اخر الليل  
تصور سند الاخرين كقوله في الاولين من حيث لا يخفى في وجوب الشبهة بين الطائفة وعدم  
القال في الفصل الاخر في ذلك من النقص المعبر لكن في صحيح الجرح من الشكر ان يقول الله كان اذا  
صلى العشاء الاخرة امر بوجوه وسواك يوضع عند راسه ثم يقرأ ما شاء الله ثم يقوم فيصلي  
وتبوضا ويصلي اربع ركعات ثم يركع ثم يقوم فيصلي ركعة واحدة ويصلي اربع ركعات ثم يركع  
اذا كان في وجوب الصبح قام فادع ثم صلى الركعتين ثم قال الله كان كذا في رواية حسنة قلت  
متى كان يقوم قال بعد ثلث الليل وروي كبرج صحيح بوجوه من وجوب قوله في الجاعه على الوقت و  
استصحابه لا يان بها في ثلثا وقت كاهل الحق في الاسكاه كقوله ان لا يصلي ان لما يقدها ورا على فضله  
ما قريب من الفجر من اطلاق النقص المعبر المتكثرة والاحكام المستقيمة المتعديتين بالطلاق المتناوب  
وعلى هذا الاسكاه من النقص على الله ومن هنا يظهر في المليل الى استصحاب ذلك في الترتيب مما  
يلزمها وبين اطلاق ما دل على فضله القريب من الفجر الا انه المتقدمة على ما دل على انعقد  
الحافه والشاهد على معنى ان الظن الاسكاه هو استصحاب الترتيب على استصحاب الترتيب متكسرا  
كان مراد الترتيب ام لا وهذا الجمع لدلالة الليل اليه يستلزم احداث قول ثالث في المسئلة ومن لا





ويصلى ركعتي الفجر ويكفي له صلوة الليل ودوا يتبعه عبد العزيز قلت لا يجزئ صلاة اقوم وانا  
اخوف الفجر فوترت قلت فانظر واذا صلى الليل قال فصل صلوة الليل ولا يصح ما من ثابته عبد  
المجيد بعض اصحابنا واظنه احق بنظر المصنف قال اذا قام الرجل من الليل فظن ان الفجر قد  
اضاء فوتر ثم نظر فوجد ان عليه ليل قال يضيف الى الوتر ركعة ثم يستقبل صلوة الليل ثم يوتر بعد  
وجوب الاستدلال بغير المعصية وعدم دخول الارض في وقتها وهو قدر الوتر من بين فاقول الليل  
ينبغي ان يقع قبل الفجر الشرعي مع سبق الوقت وعدم استعلا ليلنا بجميع فاقول الليلين  
فان الفجر ليس جوازا بل هو ليل شرعية يقتضي الاستصحاب ما لا بد من ظن الفجر هو الساعة الشرعية  
من غير الاواسعة لا يتقاسم جميع الزمان فيها والاراضي وترى عدم نكوه المعصية بل قرعة على معصية  
ويستفاد منها انما اكتفى بظن الليل بعدد الى فاقول الليل فيصير اليها ركعة ويتم الركعتين  
واذا بقي من الليل بالترتيب المجهود ثم ان يخرج صلاة المصلي من عماره ليل اى هو وقت  
الخصيف هذا الوقت والحكم فيه كسيرة الخصيف فاقول ان الفجر من شأنه ان يكون في وقت  
من اجاز عبد الله بن عثمان قلت لا يصح ما من ثابته عبد العزيز قلت لا يصح ما من ثابته عبد  
اجعل اجعل قوله ووترت ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
لحجج عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يطلع الفجر ويضيئ بعقوب بن سالم  
البراق قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يطلع الفجر واذا فانه الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
فلا والله احد لكن بعد جعل الفجر على الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
لعلها قبل الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
الافضل في الفجر واوله اجماعا لا بد من ضعف ولا يهاجمها باجماع العظمى من جهة احتمال  
اختلاف المبدأ ودليلها اصل التحقيق معارضان بالنقصان المتكاثرة منها المعيرة المستقيمة للثبات  
على كونه من صلوة الليل وقد لا يدعى بغير المصنف قال قلت وركعتي الفجر من صلوة الليل هي قال نعم وصحبت  
ورادوه اليها فترى ان ركعتي الفجر قبل الفجر وركعتي الفجر قبل الفجر اهما من صلوة الليل ثلث عشرة ركعة  
صلوة الليل الجزئية وصحبت الاخرى في الساعة اقبه وبعد ما نصف الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر  
ومنها ركعتي الفجر في وقتها وان كان الفجر على وجه ما يقتضيه الفجر في وقتها على حد كذا انما انصف  
الليل ان يقوم بصلوة واحدة فاشترطه وكذا ان شاء جالس فلما وان شاء نام وان شاء ذهب  
حيث شاء وموقفه الاخرى ما بين كل اربع ركعات من الفجر ثلث عشرة ركعة من الفجر ثلث عشرة ركعة من الفجر

ومنها ركعتي الفجر ومنها المعيرة المستقيمة الامر بحسبها في صلوة الليل كصغر الركنين من ركعتي الفجر  
فقال احسبها من صلوة الليل وصحبت الاخرى قلت لا بد من ثابته عبد العزيز قلت لا بد من ثابته عبد  
فقال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يطلع الفجر وركعتي الفجر قبل الفجر اهما من صلوة الليل ثلث عشرة ركعة  
من الفجر من ركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر  
قبل الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر  
قبل الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر وركعتي الفجر  
الفجر عنده ويصليها واولاها يقتضي جازا بتمامها قبل الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
المشهور الا انهم زادوا وقتها بذلك وعليه نلاحظ ان ثبوتها بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
عليه الحجج التي ذكرها من الاخبار بلها تباينها في اشتراطها على الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
يكون من قبل الوقت كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
فلا تلتزم من ما دل على ثبوتها بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
الفرق من الوتر لعلنا اخاف المانع والعلامة وقد عدا القائل بوقتها بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
ناحنا ليجوز تقديمها على موافقتها لزمان الوقت بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
الوقت بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
ببراءة التمسك وابقاها بعد الفجر من الوتر وكيف كان فالظاهر ان وقتها الذي يجوز ايقاعها فيه هو  
الفرق من الوتر لعلنا اخاف المانع والعلامة وقد عدا القائل بوقتها بالليل الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
عن ظاهر الغنية والسرار وعوى الاجماع عليه وهو حجة اخرى مستقلة عن الاصل ما نرى من مطلق  
الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
الجزين الاية اليها الاشارة وبالاجابة الى ما اعطيت افضل اوقات الوتر بعد طلوع الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
ناقلة الفجر قبل الوتر لا على الا بدية صحيحة موزونة من مآلات الفجر افضل ساعات الوتر قال  
الفجر الا ذلك كذا في المصنف في الفجر في وقت قبل ولعله  
يجب ظنا كان بين الفجر وبين امير المؤمنين عليه السلام في صلاة الفجر في وقت قبل ولعله  
نفس ساعة الوتر هذه ثم قام فوتر الفجر في ذلك من المعيرة الذي دل على كونه افضل ساعات الوتر كما صرح به  
جمله من القائلين وان امكن المناقشة الاستدلال بها على كونه افضل ساعات ركعتي الفجر بخلافها  
التم فصلت الوتر لا هيتهما عنده وان استلزم مراعاة اوقات ركعتي الفجر في وقت قبل ولعله

منها زيادة على ما تقدم من صحيح  
اجعل من معالي التتميم  
الاول احكامات الوتر



لا يلزم التعليق بالهاتين  
الغداة مؤكداً بالفظان  
ومريداً بالغداة خلاف  
ظاهره أي في غير الأوقات  
المخصوصة

العشار

الناظر من النور المنفذ على الضلع وشرها من المنة المربعة يحزن عليها بعد الفجر والصبح معها انصبا  
بالشمه الخليلي يحاين متأخر الطافه بلطف بعض البصار عليها فاني بهم الجموع لمفقيه وضاع الى  
مرج دعوى الجماعين الزكاهما لنبضه يستقله كما روت اليها الاشارة فلا بد ان يرضخ الاشياء الى  
على خروج دهرها بلطف الخرافة على هذه الاشياء ودفعها من ظاهرها لجلال الحسين الذين شأنا بالها  
شيخ الطائفة كما تقدمت اليها الاشارة مع عدم امكن عمل الخرافة وان استدل المراد باله  
المتقدم المتضمنه لابل افتره واداره فيها بطول الخي ومقدن الفاء وان استدل المراد باله الذي  
كان شأن الباقه وكون فواء ما بعد طلوع الفجرين من باب القبل انما هذه الحاله على ما صرح به في قوله  
موقوفين يتأقار بعد طلوع الفجر انما الوقت الموقوف لها والاشياء المتقابلة في شيد الذهب والفضه  
مرحى يحزن عليها في وقت غلظه وبعدد تكلف بلان ذلك التبع واحتل بعض من يكون ملوه فنية انما  
تأقار عليها وحقه في العبد بل الحبل على الخصة المتقدمة اليها الاشارة وان استدل المراد باله بعض النفا  
التي قدما اليها الاشارة من مرسل الحق ونحوه وادى لطيفه في العلل ما عرفت من انها انما الدلائل  
على الذهب النهر وجران عليها بعد وصول الخرافة وهذا مع ذلك لا يوافقكم بعد طلوع الفجر  
وقتها بما بعد الفرض فحيزا عن الشرائع فتدبر قله غير الفرضه اذ بل بعتة لما عرفت من خروج  
وقت النافذ يظهر والوجه فنعلم ان قبل الفرضين من غير عجزكم انهم انما النافذ من قبل النافذ  
وقت الفرضه كما يات اليها الاشارة فلا بد والبر الى السان لتجاوز فقلها بلها من المنة  
عكم التبع القسار ثم التبع الى ان لا يلزم قلنا بما لا بد اليه فكذلك اذ لم يجوز فقلنا فقل  
الفرضه ولو بعد الفجر ولكن انما هذا احولا ولا يخرجها خلاف من عتبه فتدبر قله وهذا ان  
يقني الفرض الحجة في كل وقت ما لم يتفق وقت حازنة في كل وقت بقة الفصولات الفروضات فلا  
خلاف في المقامين بين العلماء على العلم المجمع بانه كل الزجر بل عليه الاجماع بمقتضى وعكاف عاين  
الجماع وهو الحكم بالاصل والواجب وخصوص بعض القوم كخصه فزاره في الامة انما لم يسلط عليها  
الجليلة فيمكنه فانك تفر ما ذكرته ان يتبادر ملوه وكنى طوارق الفرضه وسواه الكوف والفاخرة  
على انما هي باسطين الخيل انما الحات كلها فلهذا في التوافق ما لم يدخل وقت الفرضه فكلنا انما  
الذين ان التوافق الطلقة ان غير واحدة وادى الوقت قد عرفت من اد وقت كل كرات البون فان بعد  
انما هذا المرفوع على الفرضه لجماع بل بدله من الذين يفرقنا بانه كذا فغيره من الذين انما دخل  
نومر باله فخرع الخراف من الماشين والعوز من تقدم التوافق الطلقة وتوافر طلق انما ذلك ولو لم













الشيء مع جواز المنع وبشيء من عليه القطع ادراكا للفرض في وقتها الشرعي وعلى القول بالشرع  
 وعومر به القطع بالنتب الى المنع بوجه لا يمكن عدم وجوب الفرض عليه ح لا يستحق  
 وجود المنع عن الامر بها فان حرم قطع الشاغل فيجب تمامها والمنع الشرعي كالمانع العقلي <sup>من</sup>  
 تنقذ الامر من المانع والعقدية الشرعية على الاتيان بها فان امكن لا يمنع عليه بانشاء الشرط بحال  
 فلا امر بالفرض حتى وان حصل البولنج قدس قال ذلك لعدم اعتبار المقدرة في حالة البولنج في التوبة  
 وظاهر عدم وجوب الاعادة واستدل لها الخبايا منها سلوة شرعية فلا يجوز ابطالها لقوله تعالى ولا  
 ينظروا الى اعمالكم وانما حجب تمامها سقطت بها الفرض لان امتثال الامر يقتضي الاجراء والجواب لعدم  
 ولان الامر لا يقتضي ابطاله بل ان الامر لا يقتضي ابطاله بل ان الامر لا يقتضي ابطاله بل ان الامر لا يقتضي ابطاله  
 الاتمام كما لا يخفى من سبيل الفرض بها ولا يشترط انما يقتضي الاجراء بالنتب الى الامر لو ادعى بالانقضاء  
 بالنسبة الى الامر لا يردده وجوب القدره كما في كلامه وهو جسد الان ما ذكره من ان الابطال هنا  
 من سبيل الشارع في خارج الامر من ان الشارع يفرض ذلك اصلا لا لا يخفى بل تمام الدليل على  
 حرمه ابطال المنع وبشيء من الصلوة مطلقا من سبيل الاشارة اليها وما حققناه اوجه يظهر ضعف  
 الحكم على زيادة عليه ما ذكره من قوله وان يقول وقت دون ذلك على ما قلناه لا يجد فيه  
 الفرض المنقذ الامر من عدم إمكان الاتيان بهما في وقتها الشرعي واستماع الامر لا يمنع عليه  
 بانشاء الشرط فيمنع على ما قلناه بناء على الحاشية في حرمه عبادته العتيق بها اما وجوبه او جواز  
 او استحبابه على القولين واما على القول بالشرع فيشكل الاتمام لا يحصل امر غير البالغ و  
 معه لا يخرج من قولنا ان الشاغل اذا كان على العلم بالوقت لم يجز التعويل على الخلق بحكم  
 الاصل والعوامل الفاضلة من الكتاب والسنن بل عليه الاجماع على القطع المعجز به في بعض  
 الجماعات ولا يتدخّل فيه اطلاق الشك في مقتضى المقنع والمقامية بكونه المظن لانه لو سلمنا شموله للفرض  
 في جميع القائل ببيع معلومية نسب وشدة في المحل من غير قباله لا فقدان وجوبه فيحققه ولا  
 في حجب حكمة كاي من عليه في محله وان امكن الاستدلال بما باطلاق الفرض المستفيض المجوز  
 للاعتناء وعلى ان المؤقتين وان كانا من الخلق في حكمة ومع الحاشية قال ان الحكم من الجمع  
 بانان هو لا ينافي ما مرشدنا عليه على الوقت ورواية محمد بن خالد القمي قال قلت لشيخنا  
 ان اصل المعجزة انتم قلنا الشرع قال انما ذلك على المؤقتين والمروي عن قرب الانسداد عن محمد  
 بن الحسن بن محمد بن علي بن جعفر عن الخليل ومثله قال سالت عن رجل صلى الفريضة يوم غيم اذ بيت

في الجاهل

واذن المؤذن وقعد طال المجلس حتى غلب عليه ملل الخرام لا فلت ان المؤذن لا يؤذن  
 حتى يطلع الفجر في الاجراء اذ انهم ورواية علي بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن علي بن المؤذن  
 مؤذن والامام ضامن ومعه الصدوق قال في المؤقتين انهم الامانة ورواية بلال بن  
 رسول الله يقول المؤذن انما المؤمنون على صلواتهم وصومهم وقيامهم وما هم الا في حرمه العلم  
 النقوص والاطلاق كما ترى يدل على جواز الاعتقاد على ان المؤقتين مطلقا يحصل انما فانهم العلم  
 او الظن وعلى الثاني سواء امكن من تحصيل العلم لا كمن في الاحتجاج بهما الشك في مناقشة  
 ناشئة من جهة احتمال هذه المعقولة والتفكك بعدم القائل الفصل اخبرنا ابن ابي عمير عن  
 واستقرت المعجزة ان الاعتقاد على خصوص الاذان اذا وقع من فقهه بغير منه لا يستلزمها انما يقول  
 المؤذن مؤتمن وبان الاذان مشروع للاعلام فالوجه في تقليده ما حصل الغرض ولكن ضمان الفائدة  
 غير مضمونة فما ذكره من ان يكون تبين التمكن على اعتبار احواله وحالها عند خاصة عليه في  
 الذي ذكره وان كان ظاهرا لا بد على الخادم وعيد منها مع النقوص التي ذكرناها كمن غابها الاطلاق  
 وبغيرها من ان يحكم التبادر فيقول ان عدم صورة التمكن من العلم كما هو مخرج هو وروايتنا من الدرك  
 كالشك في العلم على الصحيح بل في غير ذلك من الفرائض في الساعات فقال رجل من اصحابنا انه ربما اشتبه  
 الوقت في يوم غيم فقال تعرف هذه الطلوات فيكون عندك بالحق يقال لها المؤذن قال نعم قال اذا  
 اذ غفقت احوالها وتبادرت فقد زالت الشك في الاصل ومعه من العلم في محله من العلم في محله  
 قلت لاف رجل مؤذن فاذا كان يوم كان الغيم لم يعرف الوقت فقال اذا صاح الديك ثلث اصوات  
 طلاء فقد زالت الشك في وقت الصلوة وعلى تقدير عدم العلم بالوقت في الغيم الذي من ترك الاحتياط  
 في اجازة الاذان واعتباره يوم الجوايز في اجازة التباح الذي عجزا عن وضوح المورد وانه يجب تعييدها  
 او تخصيصها بالصورة المدعاة في احوالها في صورة عدم التمكن من العلم بها فيها ومن حقه صوابه  
 على من حقه في الجاهل وهو محقق في الجهل في جميع الاذان فيقول الفريضة لا بد من العلم بالاجازة في  
 كان الاذان انما يطلع في الاجزاء حتى يعلم في مطلع فانها نامة عدم جواز الاجزاء بالعلم الحاصل  
 من الاذان ولو لم اعتبار العلم ومعها يجب تعييدها اذا كان اما بصورة حصول العلم بالوقت  
 كما هو الحال في الاذان النقص انما هو العارف بالوقت المعلوم من طرقة قبل الاستدلال في الوقت  
 او بصورة عدم التمكن من العلم كما في الاصل لعدم امكان الجهل على الصورة الاولى في بعض النقوص  
 التمكن من العلم لا يمكن الجمع بينهما في الاجزاء في مقتضى الاحتياط وعلى الاذان على اذن التمكن







قال يقصها فانما كانا في موضوعة كهي الاخرى في الغلبة المتخذة لتقاربها على ما دل على ما دل من ان ذلك  
لها وان لم يصل ما جدها وعلى الاوجه على الحد الاظهر للمحصل ولكن حالنا من الخفيف بما لا يصلح  
المخرج المتغير على ما لا يكون من احدنا في الترتيب من جهة وجوب التقيد بها فانما يكون من جهة ما لا يصلح  
تتم من ملاحظة وضع الاقفاط للمعاني والواحد بعد ما نعلم انها في العلوة مع اجتماعها في واقع مثل  
الذات في الحقيقة المراتبة اليقين للمحصل الامارات الترتيب تكرار الغائبة وسبب تفصيل  
في المتناسق في جنسها ان التقيد قد كان التقيد بالوجه بشرط عدم ترتيب غير ما لا يترتب بين الترتيب  
والذات في الاخرى فلا بد من طلب لغوات اقتضاها في هذا الصل على وضع الزوايا في العمل في  
جيدتها كما قال في ان الاصل المتخذة بظاهر الاصلاب وكذا في عين من هذه القول  
بوجه فيها التقيد بالغير من المقدار كمنشأ وقد شدة لا يصلح تفصيل الاصل المتخذة بما من  
من الترتيب في ما من جهة الانعقاد وهو موقوف وبالنسبة الى الموقوف كالذات في الاختصاصها ببيان  
حال اقتضاها في العرض المذكورة فيها مما جعل الحال هذه المناقشة القائمة بغيره فلهذا وجب  
في حقيقة ذلك ان على سبيل عدل ببيان ما دام العمل هكذا وهو بشكل تحقيق زيادة في كل حال  
عند السابق للاختلاف في وجوب العدد والمال الغائبة كما ان في القائلين بالمواصفة فاستقر  
بنا على ما هو في صحيح ذراه القول في المقدار اليها الاشارة وان كنت التي هي قبلت في العرض  
كربها وان كانت في البداية او بعد فليكن فانها اول ما كان قال وان كنت تدعي من العرب  
في ذلك الصواب انها العرض فنتجها ما هو في الاصل على التقاد من جواز العدد بدل الفرق من الغريب  
غرضنا بعد ما عرف من من انما كان العمل المفضل فيما في وجوب والمدة من العدل ان يتولى قبله  
القول في صحة ما هو فيها وما في حاشية المقدار في الاستفاضة المالية ايمان من يكون العدد  
كما ان كانت الغائبة السابقة فيكون في الذات في شتاف السابقة وجوب بعد ما كان ما هو فيها ويقع  
الترتيب للوجوب كما ان الترتيب في كذا في اذاعة الامتراك واوجب في كذا في انما هو  
لا يجب اليك كان نظامه في قوله في المائدة في الزوايا في المدة عند طلوع الشمس وعند غروب  
وعند قيامها وعند صلاة الضحى وعند صلاة العصر الا من المدة ما اخترت الا ان من الزوايا التي  
لا بد لها من الطواف والزيادة في نحوها ما علم في الشرح ان الاصل في انما كان في العمل واحد وما قد  
منه في ما وروى من انما هو في موضع من شاء استقر ومن شاء استقر وعن الرجل يصلح الى التمكن  
تقاربها فيهما ووجدنا في رجل في هذا الله في الحب لا في ذلك من الضار بالامر المتخذ في الحب

[illegible][illegible]















بهان في والاقتصاد والمصالح وعشره والمسلم والحقانية وهو المولى في ثمانية استقبال عين  
للمعاجير منه والحرم لاهل الدنيا فليقل في هذه المعاجير يتعين ولا يكون المعجزة وكله وعلى الخشاعة  
يكني المعجزة كمن حيث انما هي الكعبة ولذا وودع عليهم بان يكون على تعين استقبال عين  
الحرم خروج بعض القنف المستطيل عن سمت القبلة ولو كان الحرم طويلا وان امكن المذلة فيه  
بناء على الخشاعة من كروية الارض واما العالم الزاوية ومن عظم القنفها والمجاهير بقوة  
احتمال عدم امكان انطباع القنف المشروط على الخط المستقيم كمن يخرج للظن المتوازن  
من مواضع المصلين المتقنين لا مكان الاشعاع ايضا لها عين الكعبة مع زيادة القنف عن قدرها  
لان القنف على هذا المذهب مع عدم اخلاف من المصلين عن نحو المتعارف هذا ثم ان بعض  
اصحاب هذا القول كالحكي عن طه والحمل والعقود والمذهب والوسيلة والاصحاب التفرع في هذا  
الاستقبال الى المسجد ان لا يشاهد الكعبة ولا يكون عبك وبها يمكن ان يتبرأ طلاقا من امر  
العاصر على هذا وعلى بعض الخلفاء في الشق الاول من المذهب كالحكي عن ابن زهر واستظهر  
ايقانه الذخير حيث قال والظن ان لا خلاف بين الفريقين في وجوب التوجه الى الكعبة للشافعية  
وهو هو محكي وان كان صاحب المسجد ان قال ثم الخط ان الفريق الثاني ايقه متفقون على ان  
فرضا لثا في اعتبار الوجه لا وجوب التوجه الى عين الحرم وان لم يصرحوا بذلك للاتفاق على وجوب  
التوجه على الارض عند قدور المشاهدة ولا يكف عن كل احد ان الارض لا يزيد العلم بالقاء  
المعقبة جفرا مع تعريضهم مواضع اماره البلاد المتباينة كعراق وخراسان وغيرها انتهى  
صريحه واما قايدهم للمعاجير في ثمانية الفريقين على اعتبار الوجه في الشق الثاني من المذهب اعني  
حق الثناء وهو كقولهم على ان ياب عنه ما تقدم من قس احقياق على ما اشار به بالاعتبار الجليح  
عليه فبادر على عرفه بان الالتزام الكعبة لا ينفذ لحرم ايتها كمرقت اليه الاشارة وبان المراء  
من جهة الكعبة متصفا المتسع لافتر البنية كمن يكرهه حيث لا امارت في غاية الشوقية في الذلة  
على ان فرض الثناء من اهل كل اقليم لا يتعد على اماره اقله ويرى جمعا حال ما وقره عليه علامة  
لهذا الاختلاف مع احتمال كل كلامهم كقولهم المذهب وان ذكر المسجد والحرم انما هو للتقريب الى  
افهام المكلفين انهما لا يستعملان في البيع وبعض الاصحاب بين القولين على احكي كمن طاهره  
اختصارا ثمرة الخلاف في هذه العقود حيث لم يتعين الاما في مقام تعذيبه وبعدها كما هو صريح  
تخرجه الذخير المتقدمة بعدم الخلاف في تعين استقبال عين الكعبة للشافعية وبما يتبع

الفتنة

الذي هو الخشاعة الشق الاول بقره احتمال عدم الخلاف في دفع التزكيات فلا حاجة على الظهور  
ما تقدم من ف وقد عرفت حال المعاجير في ثمانية المعاجير يتعين ولا يكون المعجزة وكله وعلى الخشاعة  
يكني المعجزة كمن حيث انما هي الكعبة ولذا وودع عليهم بان يكون على تعين استقبال عين  
الحرم خروج بعض القنف المستطيل عن سمت القبلة ولو كان الحرم طويلا وان امكن المذلة فيه  
بناء على الخشاعة من كروية الارض واما العالم الزاوية ومن عظم القنفها والمجاهير بقوة  
احتمال عدم امكان انطباع القنف المشروط على الخط المستقيم كمن يخرج للظن المتوازن  
من مواضع المصلين المتقنين لا مكان الاشعاع ايضا لها عين الكعبة مع زيادة القنف عن قدرها  
لان القنف على هذا المذهب مع عدم اخلاف من المصلين عن نحو المتعارف هذا ثم ان بعض  
اصحاب هذا القول كالحكي عن طه والحمل والعقود والمذهب والوسيلة والاصحاب التفرع في هذا  
الاستقبال الى المسجد ان لا يشاهد الكعبة ولا يكون عبك وبها يمكن ان يتبرأ طلاقا من امر  
العاصر على هذا وعلى بعض الخلفاء في الشق الاول من المذهب كالحكي عن ابن زهر واستظهر  
ايقانه الذخير حيث قال والظن ان لا خلاف بين الفريقين في وجوب التوجه الى الكعبة للشافعية  
وهو هو محكي وان كان صاحب المسجد ان قال ثم الخط ان الفريق الثاني ايقه متفقون على ان  
فرضا لثا في اعتبار الوجه لا وجوب التوجه الى عين الحرم وان لم يصرحوا بذلك للاتفاق على وجوب  
التوجه على الارض عند قدور المشاهدة ولا يكف عن كل احد ان الارض لا يزيد العلم بالقاء  
المعقبة جفرا مع تعريضهم مواضع اماره البلاد المتباينة كعراق وخراسان وغيرها انتهى  
صريحه واما قايدهم للمعاجير في ثمانية الفريقين على اعتبار الوجه في الشق الثاني من المذهب اعني  
حق الثناء وهو كقولهم على ان ياب عنه ما تقدم من قس احقياق على ما اشار به بالاعتبار الجليح  
عليه فبادر على عرفه بان الالتزام الكعبة لا ينفذ لحرم ايتها كمرقت اليه الاشارة وبان المراء  
من جهة الكعبة متصفا المتسع لافتر البنية كمن يكرهه حيث لا امارت في غاية الشوقية في الذلة  
على ان فرض الثناء من اهل كل اقليم لا يتعد على اماره اقله ويرى جمعا حال ما وقره عليه علامة  
لهذا الاختلاف مع احتمال كل كلامهم كقولهم المذهب وان ذكر المسجد والحرم انما هو للتقريب الى  
افهام المكلفين انهما لا يستعملان في البيع وبعض الاصحاب بين القولين على احكي كمن طاهره  
اختصارا ثمرة الخلاف في هذه العقود حيث لم يتعين الاما في مقام تعذيبه وبعدها كما هو صريح  
تخرجه الذخير المتقدمة بعدم الخلاف في تعين استقبال عين الكعبة للشافعية وبما يتبع

لوجود القدره وهو مجموع ثلث جوارض متفرقة احتمال انفراطها فلا يتصور لها الخفاء ولا الظهور  
اسم فندبر هذه الخرافات البيت شق من استقبالاته الصاورة في وجهان بل في ثلاث اسفلها  
فتم لا تقاد الامعاء على وجوب ادخال هذه الخرافات والمستفاد من اشياء العلويات بحكم التباين  
كونها البيت وتدخل المضاف في منع اعتقادها بالثبوت الحكيم في سن وعبره وكثير ما عاينا  
لما لم يكن كلام الامم اصح من كلامه لا في النقل على انه كان متبناه من ابراهيم واسماعيل الى ان  
يكن قريش الكعبة راغورته ثم الالات فاحضروها بحجة وكان ذلك في عهد النبي و  
نقل عنه الامم اتمام باو حاليه بناء الكعبه وبذلك الحاقه في البيت حيث ادخل فيها في اوجبه  
الحاج بعده وورده الى ما كان انبث في النقل الذي ادعا لم ينفع عليه من طين الاصطناع  
كما ان في بعض احاديثهم نعم سبكه كوكبي فاقرب منه كعبه غير ثابت وان جزم بجواز  
الاستقبال في بعضه على ما حكاه في ذلك والخبر في ثباتها لعدم التماس الحقيقة المبرجة  
بأن ليس من الكعبه ما ليس من البيت فلو انما بالبناء الى غير المقام منها صحيحه من غير ما ذكر  
النسب عن الجاهل البيت هو ان يثبت من البيت تال الا فلا تارة يظن ولكن اسمعيل في ثباته  
نحوه ان يظن على جبل وفيه قور الانبياء وفيها الموفق في بعضه من داره عن التماس  
هل يثبت من البيت قال لا فلا تارة يظن على جبل وفيها الموفق في بعضه من داره عن التماس  
انما المسمى كنت اصل في الجرح قال لا يجل لا تملك الكعبة في هذا الموضع فان في الجرح البيت  
نقل كذب بل في حيث شئت هذه المروي في التفسير من التماس والائتمار بها بالناس  
يلوون حول الجرح ولا يلوون بل ان اسمعيل في ثبوت الجرح في ثبوتها فليكن كذا  
يدلها ما قبلها قال ودوى ان يثبتوا الانبياء وما في الجرح من البيت ولا تارة يظن في هذه  
الفتن كما نرى في غايه الفقه الدلائل على ما ذكرناه من ان الجرح ليس الكعبه والاحوط  
بل لعل الاظهر عدم استقباله بالاعتقاد الفتن الزهريه بالاصول كاساله لعدم واستنباطها  
شغل الذم وعدم ثبوت الامعاء على خلافها لا محققا ولا محتملا وان كان دعوانه كذا اعاء  
اليك كعبه كالمشقة الحكيمة في ظاهر اخبار الخراف لعدو صلاح المعاداة في التعارض القليل العفدة و  
بالاصل القليلة فندبر قوله وان صلى قولها استقبل الى جدرانها شاء بالاختلاف في ثبوتها ثلثه  
والفرق بين حال الاضطراب على اجماع العلماء واذا فهم على ما ذكره وعن المعبر والمبني وهو المحجة  
منها الى الاسئلة الاولى وعموم حتمها كل على اوزم الاثبات بالما كوبر بقدر الاستطاعة وحكم

جواز الاداء

سقوط المهور بالمعصور قوله على كونه كونه القبيصة حال الاختيار بالاختلاف في المجرية في الجمل  
ان اختلاف جواز او مصاديق قابل بالاول كما هو الاظهر في ثبات المشهور سيما بين المتأخرين فان  
عليه عامتهم على النكاح المصح به بعض العباد بل عليه الامعاء عن الزهر وهو المحرك في ثبوت  
يعتبر ثلث لا بعد اتمامه اذا خربت الصاورة المكتوبه وان في الكعبه انا صلي فيها قال صل  
لما ذكره على ما ذكره ان القبل ليس مجمع البيت بل نفس الزهر وكثير من اجزائها ولا  
يكن خاذاة المصل يا زانها منه لا قدر بدنه والباية خارج عن مقامه وهذا المعنى يتحقق مع  
الصاورة فيها كما يتحقق مع الصاورة خارجها الصنفان المستفاد من التماس بحكم التناظران  
القبلي في مجمع عربة الكعبه وجوب التمسك لغيرها اوجبه وهذا المعنى انما يتحقق من كونه  
المصلي في خارج البيت لا داخله كما هو واضح فندبر بين قائلين ان ثباته كالمشقة والقاضي  
خرقا ما احتجوا عليه في بعض الامعاء الزهريه ان القبلي في الكعبه ما شهد ما يكون القبلي  
جملتها والمصلي في وسطها فتم استقبال الجبل ويكفي في ثبوتها من التماس قال لا قبل الجبل  
في جوف الكعبه وصحيحه من غير ما ذكرناه من احد فاعا لا لا قطع صاورة المكتوبه في جوف الكعبه  
وفي ان الامعاء ما روى المثل كما روى عن ان المجمع من الكعبه ما شهد ما ملاه الكعبه  
ثم وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل طين يبقى الطاف من والكا كثرين والوكم السجود و  
الشهرة الحكيمه عباد الجاهلية والمحقق سيما بين المتأخرين وقد رايته ما روى الامعاء  
في بعض العباد والامعاء في طرف القدمين ذلك كالحق ان هذا الفقه اذكر كونه فقال  
بالكواهد جوازها المشهور وفيها اربعة طريف الاستناد بالتحسين التاميين في مقابلة الموق  
الزهرية الموقرة وان احتملت فيها التمسك على ما عمل في المعنى المجامع من العام منها في حصة  
لنصفها عن معارضه المخرجات المزودة مع ان صحيحه من قبل مقتودة الدلائل كما ان لفظه  
لاقتل المشقة بل الظاهر في الكواهد يحتمل في محاورات العرف بالاختلاف والائمة وعليه يكون  
في حجة الخرافة على الموق ومقتضى قاعدة الجمع بينهما وبين المخرجة صحيحه بن عماد  
الجواز مع المجرية المعبر عنها بالكواهد في ثباتها ما ذكره من ان القبلي في ثبوتها وان كان قويا  
في ادعاءه على ما اشترط المبرزة مقام ترميز حجة المشهور وكثير من قبل العوامات يميلون مع غيرها بعد  
ورود الناس كالأدلة الموقرة التي اشترطها والاحوط هو المنع من جوارح الاختلاف فتوى و  
ولا يترشده في الصدوق مع اعتقادها بالاصول حقا فندبر ثم ان ظاهر العبارة هو تحريم النظر

في غيرها من الاستقبال باي من الجدران شاء وعن الصدوق افضلته استقبال الكون الذي  
في البحر ولا يارنه المقام مما يجوز في المساحة فظاهر الاحكام القائلين بالجواز هو الاجماع  
على جواز استقبال الارض من جدرانها شائ كان ذلك في جدرانها او في جدرانها او في جدرانها  
صلوة الرقيب ولم يترك الخرج من استقباله على قفاه ومبلى اياه ومنه ان شاء ما جعل الارض  
جوانها اذا اضطر الى ذلك وتمامه منقطع اولها بالجدران ثانيا بالارسل شاذان مرة كان  
لعدم القائلين بمبلى على القطر المخرج من غير الجدران وخرج في كذا بان في الاخير جاء الى  
ما شرنا اليه من ان القيد لجميع القيد الكبي لا ينافي الاصل الى الادب كقاعة استقبال جميع الكعب  
ونبذ ما لا يخفى قوله وان صلى على سجتها ابرز بين يديه منها ما جعل اليه يتقبل الاستقبال الا  
المعاني في جميع احوال الصلوة فخرج منها بعض بدنه ولو لم يبق الى الابد او شاذ الى بعض  
الحالات كالوحدة في راسها بها حين السجود وبطلت صلوة وما ذكره في العبارة في المشهور  
بين الاحكام للضرورة القطعية المتقدمة بالضرورة في خصوص المقام الذي على وجوب القيام  
الركوع والسجود والتعويض من ضعف سجدة الخلف على ما ياتي والتحقيق بناء على ما شرنا اليه  
في المسئلة السابعة من ان المستفاد من ادلة القيد كونها جميع الكعب وجوب التوجه اليه جميعا  
عدم جواز الصلوة في سلعها اختيارا او في موضع منها التي فيها المستفاد من النقوس في  
اعتبارها وجوب طاعتها وقولنا بالجواز في الجوف كما تقدم في النقوس الذي يدل على ذلك  
الحكي والمؤلف والاقوال في وجوبه في المقام والاطلاق الثاني غير واضح الثمول فتلازم المسئلة  
بغير عدم القائل الفصل غير معلوم بل ولا ظاهر نعم من قال في المسئلة المتقدمة بالجواز فيمكن ان يكون  
القيد على كل من غير اداء الكعب كما تقدم بحكاية ريتين عليه القول بالجواز هنا لا يتجلى بان الدليل  
من غير فرق بين قاعاته من المستفاد من النقوس خلافا لتفصيله في حال الاختيار  
والاضطرار بالجنة الاقل والجواز في القاعة الظاهر اننا الحكم من المذهب والجامع وبعض من  
ناخرقنا وحسبنا الصلوة على المخطئين في تعيين قاعة الاستقبال وان احتمل التخييل في بؤهم  
دوران المخرج بين قاعات الاستقبال لوصلي قاعة او نحو القيام والركوع من الواجبات لوصلي  
مستأجرة الكعب فانه لندوات الاستقبال المأمور في الكتاب والسنة على التقديرين قوله  
يرجع الصلوة فانما للعباد المتقدمة اليها الاشارة مع عدم ثبوت شئ من الواجبات معها الا  
الاستقبال وهو مشرط في ورود قوله وقيل يتلوه على ظهره ويصلي الى البيت المأمور القائل هو

القاضي والشخصية وقد احتجنا على فيه بعد الاجماع برواية عبد السلام عن الزكاة قال في الذي  
تدركه الصلوة وهو فرق الكعب فقال ان تامل لم يكن له قبله ولا يركع على قفاه ويفتح عينه الى  
القاعة ويعد قبله القبلة التي في القاعة البيت المعمور وقيل اذا اراد ان يركع على غير القبلة وقيل  
اداءه من غير ان يركع في غير القبلة والشيخ قد احتج في ذلك وفيه ان الاجماع وهو من المصنفين  
على خلافه في بؤهم في كعبه قال فان صلى على كعبه في غيرها كانت صلوة ما عليه سواء كان في  
سفرة من قصر المبدأ او من غير ما فيه وسواء وقف على سطح البيت او على خارجة لا ان يقف على  
الماء لا يحجب البقي من يدبره من البيت انه في ظاهره وان افاد الجواز الا من الوجوب  
ابقه من التخييل بين الصلوة فانما مستلحا بنا على الوهم الذي عرفت شاذ في كعبه من الا  
صحاب فهو الوجوب وقا قامة المشهور وعلمه الماتق بان جواز الصلوة فانما عايناهم الوجوب لان  
القيام بشرط طبع الاكابر فذا مننا في الاطوار على كل حال بالجواز فانما قال على بطل الوجوب  
ولم يظهر في تأمل التخييل على ذلك فالاجماع كالحزب في رغبة والرهبة في الشدة ولا يصلح ان للمعاني  
العوامات الدالة على الاصل الواجب من القيام والركوع ونحوها المتقدمة في خصوص المسئلة  
بالتميز في الغلظة القريبة من الاجماع في الجملة قد تقرر ولا يحتاج ان نصب بين يديه شيئا  
اي المصلي المصلحة الكعبة لا يحتاج الى ذلك لعدم الدليل خلاف الحكمي عن بعض العامة في خلاف  
بين الاحتجاج استحباب السجدة للمصلي في قبلته والنقوس انتم تستفصدا سياة المشقة اليها الا  
ولكن لا خصوصيتها بالقبلة المصلحة في سطح الكعب بل استحبابها عام وبعموم ادلتها في الجملة  
تدبر قوله وكذا المصلي الى بابها وهو مفتوح الا انه يرجع الاشارة حكم المصلحة في السطح والملاذ ان  
المصلحة في وجوب الكعب الى باب الكعب وهو مفتوح كما جعل على السطح في وجوبه ان شئ من متعين  
يدبره ليكون توجهه اليه وهو حسن بناء على اعترافه من كون القبلة على كل من الكعب وجوب  
الاستقبال بالمشقة وانما على الحشا من عدم حصول الاستقبال فيجوز طاعة اقتصار فيها  
خالف الاصل اعني الادلة القاطعة على وجوب التوجه الى الكعب على القدر المتعين من قوى الجوارح  
والاطلاق الادلة كالوقوف المحوذة المنفرد في حجب التباد والاعتراف بالولم يركع بين يديه شيئا منها  
قد تقرر وعقيل اية وجوبه الى الاخير اعني عدم الاحتياج الى المشقة بين يديه ولا ادعى هذا انه  
يجوز ان يصلي خارج البيت حذاء الباب مع كونه حذاء من غير ان يحتاج الى المشقة بين يديه  
ليزول ذلك الكراهة كما تقرر لضعف القول بها في الصلوة الى الباب الملتصق بعدم المشقة الدالة عليها

كأشياء في الأندلس واليه من الماتز حيث فرأها إلى القبل شعرا بغيره وكان لا يفرق هذا الحق  
هو الكواكب بناء على جواز المساحة غير الكراهة ونصف ما ذكر من زوال الكراهة حيثما ثبتت بما  
ذكره لنقد الدليل على ذلك والمستفاد من النص هو استحباب الشرع للمصلحة قبله ولا دلالة  
في على زوال الكراهة بها فتم قوله ولو استلوا نصف الماتز من هذه المجد حق خرج نصهم عن  
ثبت الكعب بطلت معلومة ذلك المعنى لما مر من أن فرض القريب من المجازين هو الماشا هذا  
استقبال العين الكعب ولا يكمل له الجهة التي هي فرض الجعيد وقد ذكر ولو استلوا وضع الإجماع عليه  
اجتماعا عملة كالأصناف والاشكال في شرطه لا يكون الماتز اقرب إلى الكعب من الامام و  
استحسن ذلك وهو محكم إذا لا استلوا ولو جوب تقديم الامام على الماتز من غير الأدلة اللاحقة  
الجماع الاشارة إلى أن شرطه في جعل الجماع على كان الماتز اقرب إلى الكعب من الامام لغات ذلك بل  
يصل التقديم في غير الماتز حتى تقديم الماتز على الامام وما تحت الصلوة مع فقد دليله في ذلك  
على ما ذكر في دعوى الإجماع اطلاق الامام الصلوة مع حصول الاستقبال والفرق الذي كانت  
عليه الاشارة إلى زيادة نصهم الأصل في هذا مضافا إلى ما تايدها بان الرسول كان يصلي في المسجد  
الحرام جماعة غالبا والماتز من خلفه باليمن الكعبة بحيث لا يشترك في جميع خلفه من غيرتها و  
عن محاذات الكعبة في قلة ما تاراه ومع ذلك لا توافق وقوع الاممك وهو ان عامة الناس من  
الصلوة معد لا يشترط في الاشارة وتقدمه في الماتز والحق من الاسكان خلافا للصحى من سناو  
وتقدم الماتز من خلف الامام والى احد جانبيه كانه غير المسجد الحرام وهو صحيح عليه ما عرفت و  
ان كان مراعاة الجواز مع ملاحظة تقاؤله استدلاله عند العادة الجاهل الذي لا يشهد  
في خلافا من كان هو احيانا ممتضا في قوله ما هل كل قديم يوجهون الاممك التي ذكر  
الذي على من يهتم أهل العراق إلى العراق وهو الذي فيه الجواز أهل الشام إلى الشامي و  
المغرب إلى المغرب والعين إلى العبادات فما هذا الجواز تعين ترجيح أهل كل قديم إلى حيث هم  
وهو غير مانع مما أخذ مع ذلك لا يلزم شيئا من القوانين المتقدمة من فضيلة التأخر من انما  
حين الكعب كما هو الظاهر والحرم كما اخاره هذه المصطفاه انما هو من ذلك بالفرقة الامم  
الا ان يقا الاستقبال لاهل كل قديم هو قديمهم إلى حيث الركن الذي بقا به من الماتز  
من الاستقبال للعراق هو الوجه إلى حيث الركن العراق لا في الجواز الذي فيها منهم فها من اجزاء  
الكعب ولا يكملهم ما طوافه العراق الاستقبال في غير فتم قوله ما هل العراق ومن ولا هم يتعاقب

الفريق على التمسك لا يبرر المذهب على الايمن والجدد يحاذي المكتب الايمن وعين الشمس عند  
زوالها على الجانب الايمن هذه علامات تلاكها الاصحاح لا يستعمل قبله اهل العراق  
وراجحة ذكرها بعقودهم وهي جيل القليلة السابعة من كل شهر عند غروب الشمس من المئين ك  
ليلة الرابع عشر من شهر ربيع الاول من كل سنة والشيخين عند طلوع الفجر والاطلاق عبارة عنهم  
فيقتضي جواز الصلوة إلى الجهة الخاصة من مراعات كل واحد من هذه العلامات الاربعة  
في جميع بلاد العراق من اواسطها واطرافها الغربية واطرافها الشرقية ولا يبرر الباب  
تمه كالحديث فيها بعد العلامة الثانية لاهل العراق فقد ورد فيها دعوى فيها وثق بحديث  
مسلم عن احمد بن حنبل عن القائل فقال لضع الجدي في قنك فعمل فيها مرسلا ليعتقد ان ويلا  
قال للفتا ان اكون في السفر بلا اعتدال القبلة في القبلة فقال له انك اترى الكعب الذي يقال  
له الجدي قال نعم قال اجعله على شئت وان كنت في طريق الحج فاجعله بين الكعبين وتما  
والمراد من قبلة البياض في قبلة الجدي فتم بدت قال هو الجدي لا في غير لا يبرر دليله  
بناء القبلة وبه يعتدي اهل البراءة بوجه آخر من قبلة في قبلة وهو مع ضعف  
سند ما عدا الاطراف اطلالها خلافا للإجماع فان مقتضى الخلاف الإجماع الموقف كون الجدي  
الوضع للناس قبلة لا من سبطه أي بانه كان من العراق وغير وجها على طلق العراق انشأ  
فيما خلافا لاطلاق على يرد الإجماع وهو من العراق واستدانة قبلة ما يطلق الموقف لك العا  
المقتضى بما يوجب حسن لو احتل الخليل على الاطلاق ولو قالوا ما في القريظة فاجتبه فيها وذلك  
اذ لا يشبهة ان كون ذلك قبلة لا يبرر في بلد ما قبله بان مع كون القبلة هو جهة الكعب في  
باب العقل عن اداة ولله الجلاء فتم فيب الميراث إلى الجدي كما يمكن ان يكون المعنوية قبلة مطلق  
العراق فكذلك يمكن ان يكون خصوص اواسط العراق كما يكون في الدعا وقاوا ان كون الجدي  
قبلة لها لتواعد الصلة التي قد رتبها لها في الفلك والعين والقبض الجدي على ما ذكره الجاهل  
مع ان كون ابن مسلم كخبايرج الناة فعمل ان في عليه ما ظهر ليس هذا من قبيل تمسك الاطراف  
بل يقتضيه معقولات الاطلاق المهدد لا اريد بغير ان السابق اذا سئل هل الماتز نفس بالملافا  
فاجاب بالحب كل من كان كذا لا يفتي في مثل ترى ان الموقوفة للجواب فيبدا العموم كما هو مقتضى  
القول بالنبوة الماتز من الماتز من غير الخمن والذين والذين كمن يخرج ما  
علماء بالادلة استلقت هكذا كيف وهو يستلزم الخصص العج عند التحقيق بل العموم

انما هو بالنسبة الى الفلاسفة والماء لا ان يدرك حال السؤال والجواب في الوقت واستدانة ما  
 المبدأ لا شانه هذا مع ان فرض الثاني هو استنباط الحقيقة قطعا ولا استحسانا واختلافات كثيرة  
 في كشف حقيقتها وبيان مذهبها والشيخ المصنف في رسالته الموقوفة على الحقيقة في هذه القليلة  
 بعد ان ذكر استنباطها من الفقهاء المتأخرين ذكرنا في هذا الاختلاف والتعريف بالحق  
 اعظم من ان يتقبل على الكعب قطعا او فلا بحيث يتساوى في نسبة الخرافة الى هذا الاختلاف مع  
 ترجيح وقيد الاشارة الى الخرافة اجزاء الحقيقة والحقيقة لا يخرج الحق التي كان انتماء بعض  
 اجزائها على الكعب بل هي ان الحق ان الحقيقة هي من جنس ذلك البعض في حد ذاتها وفي نسبة  
 الزمان الى جميع اجزائه وان كانت خرافة ما بين طرفي الحقيقة اديم التبين من الطرفين كما هو  
 واضح لمن تدبر في موضعها فترى مقتضى هذا الطريف تفريق الحقيقة بقدر معرفة الكمال  
 والعلامات وكيف كان لا شبهة في ان القطع بخروج الكعب عن الحقيقة التي يستقبلها  
 القبط المصلي معتبر في قوله الثاني وهو لا يعلم مع مراعات علامة الجدي على الوجه  
 الذي ذكرناه في جميع بلاد العراق لان مرعاها يقضي الاختلاف عن نقطة الجنوب  
 الى المغرب وهو يقتضي القطع بخروج الحق من الموضع المتوجب اليها في الجملة كالبلاد العراقية  
 الغربية المستقرة فيقول مع ذلك ان اشارة الى المذهب في مخرج تال في جملة كلامه فان  
 من كان بالموصل مثلا وكان عارفا بمذهبنا في القبله يقطع بكونه اذا انحرف عن نقطة  
 الجنوب نحو المغرب فيخرج ثلث ما بين الجنوب والمغرب الاعتدالين خرافة عن سمت الكعب  
 انتم في الموقوفة على هذا ايقن في قوله الاطلاق حتى بالنسبة الى اهل العراق مع انها تضمن  
 وضع الجدي في القفا والمتبادر من غير ما اعتبره القوم من وضعها خلف المنكب الا ان  
 وما ذكره من الاستدلال بغير هذه الاجتهاد على العلامة المذكورة في غاية الكفاية  
 قبل ان الاعتقاد على العلامات المذكورة انما يلازم القول بكونه في الموضع المذكور  
 الا كفاية فيما لا يوجب الى الحقيقة العرفية للكعب كما عليه من الظاهر في مذهب صاحبنا  
 بالادلة وهي قوله تعالى ويحكم شطره وقوله ما بين الشرق والمغرب قبلة والموقف  
 المقدس وخلاف الاخبار مما زاد على ذلك مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات  
 لو كانت واجبة واحدا لكان على علم الحقيقة يستبعد هذا لا تعلم دقيق كثر المقدمات و  
 التكليف في لماعة الناس بغير من قوانين الشرح وتقليد اهل غير جليل لا يعلم اسلا

شأنه عن عدم التمسك بالحكمة والتكليف في العلم اشفاة ضرورية انتم وفيه ان بعض ما  
 ذكره من ترتيب الاستدلال بالموقوفة في ذلك المبنى انما هو كونه القطع من العارفين  
 القبله بخروج الكعب عن الحقيقة التي حصلها برعايات علماء الجدي في بلاد الموصل في هذه  
 الوجهة كلها ضعيفة اقل الاية فلان غاية ما يستفاد منها هو وجوب التوجه الى جهة الكعب  
 والمجد والحرم بناء على الخلال في المتقدم وهذا المقدور لا يتعارض في انتماء النزاع في ان  
 الجهة التي ينبغي بها الاستقبال هل يجب العلم بجمع القدرة والظن مع القصد لا يوجب  
 فالأقرب استعمال قاعدة الحقيقة وغيره من الامارات المعينة لتمام دليل يكتفي فيها بالتي  
 لا ما يصدق عليه عرفا او جهة المجد ونحوه ومراد الاستدلال بالادلة هو الثاني والادلة  
 لا يوجب وتحقق ان هناك شيان احدهما مدلول لفظ الشكر ولا يبينه ووجه التوجه فيه  
 الماهل العرفي بمعنى ملاحظة ان هذا اللفظ عند موضوع لما زامن بين العارف المتصور  
 هو الجدي ام غيرها ونحن ايقن ان كونه هذا المعنى في بعض العارف والظن بان جهة الكعب الموصلة  
 باستقبالها في هذا سمت المتضمن مثلا وهذا ليس وضيق العلم العرفي العام حتى يرجع  
 اليهم فان فخصيص موضع الحكم الشرعي والاعلم بتحقيق مدلول اللفظ بعين تحقيق مدلول  
 مفهومه انما يحصل بالظن والجمع الى اهل الخبرة او مراعات الفتاوى المعتمدة مثلا  
 انما تعلم ان الماس في العرف العام موضوع لنوع خاص من الجواهر لا يشبه بغيره في هذا المعنى  
 لكن اذا اردنا ان نستعمل ان هذا الجواهر الخاص الماس مثلا اهل الماس ام لا يرجع الى اهل  
 خبرته من صافية الجواهر واستعمل الالات المميزة لها عن غيرها كالحل ما نحن فيه فانا تعلم قطعا  
 ان الشطر في موضوع العبادة وفي علم ايضا انما هو دون استقبال جهة الكعبة ولكن لا تعلم ان هذا سمت  
 الخاص هل هو جهة الكعب ام لا فيجب الرجوع الى اهل الخبرة من خبرهم في الماهية واستعمال الفتاوى  
 الامارات المميزة للخصائص في بلادهم ومن هنا ظهر انهم ضعف ما اتجه به من خلاف الاجاد  
 ارفاق الموقوف على ان الشبه في الاخبار انما هو الاحكام الشرعية وهيئة العبادات من التوقيعات  
 لأمور عبادات الاحكام والعبادات والظاهر انهم لم يراعوا كونه لا خرافة في التوقيعات والاهل للخبرة في  
 القيمة وامثال ذلك مثل يجمع نحو المصنف الى الحديث الغريب المجمع لا يتعارض من القوم وان كانا  
 من العترة الغريبة في الكثرة والملازمة وعلى هذا مدارا للفتاوى الاعتدالية والاعتماد على الظاهر في  
 بعض الباطن فيرجعون في سائر كل من الاعمال ذلك الذي يتولون على قراءتهم كما يرجعون الى الاعمال

الحاصل من المساحة والجبر والمقابل والمطابق من دون نظرية برهانهم لمسألة الفلك الغالب  
بان العلم الغير من الحدائق فمن صناعة من الصناعات اذا تفقوا على شيء من مسائل تلك الصناعة  
من غير علم من المبدأ كما نقل الحاصل من الصناعة وان كان كذا وكذا كما يتبع كلام الجبر من العلم  
في الفاظ الكتاب والمنسوبة بفتح كلام نحو الطوى من علماء الهيئة واهل الخبرة فيما يتعلق  
بها من اداس ان المتبادر من الآية هو العلم بالشرط لا بغيره فحققت في النبي في الخطاب  
بغيره الشطر الاول للصحة عن الخطأ وتولد نعم وحسبنا كتم وروان كان يعرف النبي انما كان خطا  
المشاهد من الشواهدات خصصة بالحاضر كما حققناه في الاصول فاعلم كما نؤمن الرجايل  
الذين يتلقون بجهة القبلة حينما كانوا ابراءات القواعد والعلامات التي عندهم فاما  
حيثما وانحدث ما بين المشرق والمغرب قبله فظاهره بغيره انشاء واره القبلة الى هذا  
المقدار مكله خلاف الاجماع بل الفريدة على ما قيل من ذلك القدر قبله الحافى والناس على  
ما سيجي انفسه واما المرفوعة فقد تقدمت ما فيها من المناقشات الواضحة هذا مع ما قد تقدم  
ان لها بالاصل العقلي والادليل النقل الحاكين بالعلم بالبرهان الممكن والفكر بها الاخرى فاما  
الاخرى من الخراب في صيغ الامن قواعد الهيئة والعلامات واخبار اهل الخبر ولو كان من  
العشقة بل كثره اما الاول فهو ان الاصل حرية العمل بالنظر كما يتبادر ايقن من الكتاب  
المنسوبة ان المتبادر من اولها القبلة ايقن هو العلم بها هو المتيقن بعد الشك في التكليف با  
القبلة الواضحة فالاصل هو العلم ويجب تحصيله بان يتوكل من ومع العزيمه ويترقى  
فيقضي الفكر الاخرى فالأقرب ما يبيح من الامارات الشرعية والقواعد الهيئة واخبار  
يجب من اهل الخبرة وبالجملة على ما يفيد المظنة والبرهان على جعل ملاحظة قد تات كلها  
مرفوعة مع فهم بعضها مع بعض فيظن البرهان النافذ على جهة الاخبار والاحاد في امثال هذه الاذ  
فان السداد بالعلم بعين الكبر والوجهة بالهيئة الاصولية من الفاعلين لاسباب العلم  
كما هو حال جل اهل البلاد الشافعية من مكة وبعض البلاد القريبة منها ضروري و  
بديهي في تلك التكليف بالصلوة وعلامات القبلة وعدم تحريم الموطنة امثال هذه البلاد  
فيما لا يخفى مع هذه المقدمة شيعين العمل بالمظنة والاجتهاد والالزام الخرج مع  
احكام التكليف المزبورة الشافعية بالفردة والمباشرة ويتعين فيها ابحاث الاقوى  
فالاقوى لان الاقرب الى العلم ولتوضيح التوفيق على المجمع مع الفلك من الخارج واما الثانية

نكتة

نكتة في رواية عن الباقية غير الخفي ابدأ اذ لم يعلم ابن وجه القبلة فافها كما ترى وانته  
الدلالة على ابطال البرهان المزبور من تعيين العلم اولا والاجتهاد والخبر ثانيا فان كان  
الخبر هو الذي يحصل به الاجزاء الظاهرة اقل الواجب وعدم كتابة ما دون ظاهر  
في المظنة بعد العلم وتعيين الاستقبال الى الجهة المظنونة بان يحصل الفكر فيها وذكره بغيره  
ما اختاره ذلك وان ائده بعض من تأخر بعد ما وافقه بما في قوله الاشارة الى ان في الاختلاف  
مع قرين المسألة بينهما الى وجهه يقطع بعدم اخلاف القبلة في جميع اقطار الارض والادوار  
من العلم والابرار على الصلوة عندها في الاموات ويخبر ذلك وهو اظهر من غيره في الموضع  
كما لا يخفى في خبر البحث في مجال واسع وتظهر ايقن قوة القول بتعيين العلم مع الامكان واقرى  
القولون مع عدمه الاخرى فالأقرب ما قاله في جميع من اصحابنا واخرى لا يتبعها الا سبب  
القبلة هو استعمال قرائن الهيئة فانها العارفين بحال هذا العلم ومعرفة العلم بالجهة والقبلة  
الغالب بالعين كما ذكره الجاعروا في ايقن لمن اراد ان يعلم بها ومعرفة في مقدمة على الاما  
المقبلة للفكر بالجهة بالنسبة الى هو لا قطعاً واما بالنسبة الى المقلدين فهم في مقدمة الفكر التوفيق  
الاقوى فيحصل ان في اتمهم الغفلة بل قد يحصل منهم اليقين في بعض الجاهل ان مرئيات  
قواعد الهيئة للقبلة للفكر بالنسبة الى المقلدين مقدمه على ما مر بعد الفكر لفتنة على عند  
الفتنة اذ انهم فيضيقه فيمكن دفعها بوردو للوردو الغالب فان الغالب ان الفكر الحال  
من مراعاة قواعد الهيئة بل اخبار العارفين بها اقرب من خبرها كما لا يخفى وكيف كان فالجدة  
هو استعمال قرائن الهيئة ووجوب علمها كما هو المفهوم من كلام اكثر اصحابنا على الظاهر  
بعض الجاهل وعلمه لا يثبت جعل العلامات المتقدمة التي ذكرها اصحابنا لقبلة اهل  
العراق على الاطلاق مع ان بعضها في قسمها لا يخفى عن الاختلاف كالعامة الرابع فان القدر في  
ليلة السابع من كل شهر البرزخ موضع واحد بل يتفاوت ذلك في بعض الجهات وان كان سعة  
الجهة بخبر هذا الاختلاف وبعضها يتبع بعض احوال العلامات الثانية ما عداها من العلامات  
الثالث فان وقع اليد خلف المكتبة لا يمتنع مع وقوعه على اليد والمغرب الى  
فان الاول يقتضي اخراجه من نقطة الجنوب الى سور المغرب والعلامات الثالث يقتضي استقبالهم  
نقطة الجنوب ولذا جمع من متفقين متاخرين اصحابنا كالحق في الفخر وغيره فيموا العارفين على ذلك  
اقسامها والعلامات الثانية لا واسطة لعارض كبتاد والكوفي والحلي والمشاهد المشرقة فان

طول بقدر على ما ذكره سلطان الحقيقين بفكر الله والذين يريد على طول مكر شرها ان يثبت  
 دمج فقبلها حتى ليس من قطرة الجنوب الى المشرق والعلامات الثلاث الاخرى طرفة  
 العراق التي هي كما لوصل فان طولها يساوي طول مكر فقبلها فقط الجنوب لا اتحاد وارث  
 نصف فادها وانما اطرافها الشرقية مكر فريد طولها على طول مكر يسبع دمج فقبلها  
 اخلا فانها مكر من المشرقين فقبلها فادها ولذا جعلوا علامتها وقع المدي على الحد الايمن وان  
 امكن المناقشة فبان قبلها على هذا فبقدرها بين المغرب والشمال على المثلث الا ان هذا  
 المثلثين خلافة لغيره لان المشرق اشد اخلافا وقرب منها بكثر واراد بل وهذا ان  
 وتزدن وما والاها من بلاد خراسان وبعضهم من اطلاق عبارة الاصحاب في العلامات على  
 هذا التفسير وهو ان كان حصة نصفها مستمع قوانين الهند الا ان حمل اطلاق عبارة  
 الاصحاب على بعيد كقياسه على المدي عبارة بحال الاستقامة اعني حاله غاية ارتفاعه  
 بان يكون الوجهية الشاه والمشرقان الى الارض وغاية انهما عكس الاقل على ما وقع  
 وغيره كالمشرباء اعلى انما يكون انما يكون في تلك الحال على دائرة نصف النهار  
 العالم واللاق المتعلقه للاق على المنقطبين الذين هما فقط الجنوب والشمال فاذا كان القطب  
 مسامتا للعضوين المثلثين كان المدي على تلك الحال مسامتا لاقربهما على دائرة واحدة فحين  
 ما كان مفرقا نحو المغرب والمشرق فحينئذ جعلوا الصريح بالجنم الحقي الذي هو وسط الانجم التي هي  
 بصورة الحكم لا كما يدركه الاحديد البصري لا يتغير عن مكانه الا ما لا يتغير عن المكان  
 حركتها على القطب كل يوم وليلة ووردت لطيف غير مؤثرة في تغير جهة موعلة وانما انما على  
 انما قرب الكواكب الى القطب على ما اختاره المان ووجه الشاهد وغيره وكفى في حق القدس  
 الادب على من يعرض علماء الهندية الماهرية الفهم المذکور ان هذا الخطا لان المدي اقرب الى  
 القطب الشمالي من تلك النجوم ولذلك كان اول حركته كالمركبة الى الامتحان وهذه الحركة الطارة  
 انما في الفرقان لا للمدي وليس المدي حال الاستقامة على القطب الشمالي بل في اوضاع متعددة  
 وانما يكون على القطب في خط نصف النهار كما يكون ما انما الى المغرب كثيرا قال واعتبرا ذلك في  
 جدران ان المدي اقرب الى القطب كما انما قيل وسعة الجهة فينبغي ان هذه الدقائق وتنبه  
 فان الاختلاف البسيط عن النقيض البعدية يقتضي اخلافا فاحشا بينه وبين محاذيه المعروف  
 فاننا فاختلاف خطين من نقطة واحدة لم يزل لا يزداد او بعدا كلما ازداد امتدادا فنتذكر نعم

لم يظهر لحيثه رقا لهذا البعض من علماء الهيئة بعد الاعتقاد بالاشبال على ما ذكره من  
 تقيد علالة المدي بحال الاستقامة لم يحصل من القن العوق من قول هذه الجملة الكبر  
 ثمن ان جلة من الاصحاب ومنهم الشهيد الثاني وصاحب الشرح والمحقق الشيخ على قيد  
 العلالة الاولى بالاعتقاد بان كون مطلقا علالة للقبلة يقتضي اخلافا فاحشا انما جهة الواحد  
 فان مساري النقص متعارفها باختلاف المصطلح متعددة بخلاف المديين ضارتي كل منهما  
 على ما قاله ويقرب من ثمانية واربعين درجة نصف الميل الكلي ذلك يقتضي جازا اختلاف  
 اهل الموصل مثلثا عن نقطة المغربية جازا نحو المشرق والمغرب بهذا المقدار وهذا هو الاختلاف  
 الفاحش خلافا لما اوردوا في اخلافا مكرجا بان مراد القدماء المطلقين ان يحمل  
 المصطلح مغربا اي يوم شاذ على جنبه ومشرق ذلك اليوم بعينه على يارده وهو امر منقطع علم  
 النقص في كل من الاوقات ككل من الحقائق بخلاف القيد الذي ذكره لاختصاصه بالقانون  
 على تخارج خط الاعتدال كما هو شان الاحدى من الناس وقال ولده جعل المئين وهو  
 جيد مئين ولا يخفى ما فيه من الضعف المئين فان العمل بالاطلاق انما يحسن لرد على دليل  
 من الادلة الاربع والكل كما ترى مفعولة بالادلة فالتقيد بما ذكره حذر من الاختلاف  
 الفاحش المبرور ومن قورم اعشار هذا التقاد وتقدم تارة في تميز الجهة فاسد  
 يظهر من جهة اشارنا المئين ان الاختلاف البسيط مع النقيض البعدية يقتضي الاختلاف  
 الفاحش بينهما كالمطلين المنجيين من النقطة الواحدة ومنه يظهر انهم مصادقهم اغتفادوا  
 التفاوت للماصل بين علالة الاولى على الاعتقاد بان ما عداها من العلامات المثلث فان  
 مسامتا الكهنة نحو الكوفة اذ اخصلت بجعل المدي على الايمن نكتت تحصل بجعله بين الكهنتين  
 اللازم من مراعات الاعتقاد بان البعد بينهما ملاحظة ما اشارنا اليه يقتضي الاختلاف  
 الفاحش المئين الموهو لمحصل مسامتا الكهنة والجهة الموهورة بهما مراعاة احدهما خاصا  
 وكان المحصل للجهة بجعله بين الكهنتين كان الامر بجعله خلف الايمن لغزابل خلافا لاختصاص  
 بمقتضى ما عرّضه المصلي عن مسامتا الكهنة وعدم تحقق الجهة الموهورة بها لما من ان  
 المحر فيها انما العلم بالكهنة وظنهما واحتمالهما والكل في المشرق من مفعولة كما هو الحال في مكان  
 بالموصل مثلا كما ان عارفا بجهدا في القبلة اذا اخرج عن نقطة الجنوب نحو المغرب بغير ثلث  
 ما بين الجنوب والمغرب لاعتقاد بان ما قطع بخروجه عن سمت الكهنة كما مر اليه الاشارة





علية انما قال مسئلة فاقول العلم يتجدد بالادلة التي وضعها الله علامته فان غلب على هذه الجبهه  
اللامه في حق عليه الامام الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
التي انشأها الله الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
وجاءت انشائها الى الله الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
لاهل العلق وثبوت ذلك من الشك في حد ذاته من جهة الاجتماع والقول هو كما ترى وان كان قد  
من الادلة التي وضعها الله الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
بانها بالنية الى جهة شديدة للعلم كما لا يخفى على الماه في ما وعرفت به ايتم في الميراث الميراث  
كان ظاهره الاصحاب في حق من العلم الاطباء على جواز اكتسابه بالعلم والميراث الميراث  
الامارات التي وضعها الله الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
حيث قال بعد ان ذكر اربع علامات بخبر من قبله العلامة فان فقد هذه الامارات حصل  
اربع جهات مع الاختيار وهو مع فوج تامل في انما فيها الميراث الميراث الميراث  
اهل العلم على الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
بعده فتعوا اجماع المسلمين على تقديم الاجتهاد وجها على الاربع قولا فضلا ان فعل الاربع  
تبعته لان غيره المشاهدة للكعب من جحد الاجتهاد او قلنا فلو تعدت الاربع على الاجتهاد  
لوجب على علم الناس وهو غير ابدأ ولا فانه لا يستحسنه بعض متأخري المتأخرين وهو في  
هذا مشافاة الى القوم المستفيضة كصحة زاده المتقدمة لقرينة اخرى ابدأ  
لم يعلم ان وجه القضاة وهو قد سمع من القضاة بالليل والليلها ما دام في الشمس والقمر ولا يفهم قال  
اجتهاد رايت وقد انقلبه جحد وصحبه للميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
يميد ولا يفهم من قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
يوم يتم فيقول لغير القضاة ثم يصح فيقول انما في القضاة كيف يصنع قال ان كان في وقت تليد  
سلوته وان كان في وقت خيبه اجتهاده ونحوها ما وكل على عدم الاعادة بعد خروج  
الوقت في صورة القري كصحة يعقوب بن يعقوب ونحوها ما وكل على عدم الاعادة بعد خروج  
الاجتهاد وان كان في وقت خيبه اجتهاده وان دلت على ما اخذاه الزاوية الثانية للاجتهاد  
من اصل كالتصحيح للعبادة بين الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
عن ابي عبد الله قال قلت جعلت فداك ان مؤلفا للميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد

عليها

عليها وان قلت فلم تعرف التمام كذا وانتم سواكم الاجتهاد فقال ليس كما يقولون انما كان ذلك  
فليس كما يقولون انما كان ذلك  
الاجتهاد من اجتهاد على التصحيح ما يقع عند العاصم مع اعتقادها بالاصل وانما كان ذلك  
بالاعتقاد على وجه الاطلاق الا ان كان من باب المقدرة فانها مع ذلك تامة  
عن مقادير الادلة المتقدمة المتقدمة للاجتهاد والعمل بالمتقدم من الاجتهاد المتقدمة  
كالاعتقاد عن حد الاستفاضة المتقدمة بعمل الظاهر ولذا لا يحسن الجمع بين هذا الخبر  
وبين التصحيح المتقدمة بعملها على صورة الاضطرار وعدم التمكن من الصلوة الى  
الجهات الاربع رحله على صورة التمكن كما وقع عن الشيخ وحمل التصحيح على التقيد كما  
احتمل بعض الاصحاب ويشعر بالخبر في كصحة الخبر الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
ولذا حملوه على مسئلة فاقول العلم الاطباء على جواز اكتسابه بالعلم والميراث الميراث  
من العلامات المتقدمة للعلم بالجهة جميع بينها وبين العلامات الثبوتية والميراث الميراث  
مقيد للعلم كما هو صريح الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
انما دوس العلم بالاجتهاد والامارات من الزاوية الثانية للاجتهاد وتبعه القضاة  
الذين هم في الشمال والجنوب تتبع الشيخ والميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
والبرودة والبوسه وانما في القضاة الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
فليس يعمل على اجتهاده ويقوى عندي ان كان ذلك الخبر في وقت نفسه وحده وهو  
الانتهاد وانما في القضاة الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
فيها متابعه الاخرى والاخرى وليس هذا تقليد الغير بل هو قول عليه انما هو من جهة الوصف  
اعني انما في القضاة الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
التقليد للميراث الميراث الميراث الميراث انما هو قد عرفت ان العلامات كلها مأخوذة من القواعد  
القري قوله ولم يكن له طريق الى الاجتهاد فاجره فاقول لا يعمل ويقوى عندي انما كان  
انما القائل يحمل به وهو الاخرى في هذا الصدد انما عرفت من ان المسئلة تليد يدور الامر به  
مع ان الامر بالبحث عند غير الفاسق اها كما في الذي هو ميسر ما ذهب اليه الشيخ من القول الميراث  
لا ينافي ذلك عند المتأخرين وقد يقول على قلة البلد انما يعلم انها ثبت على الغلط الميراث  
عابها المتعوية وقبورها ونحوها على جواز القول عليها اجماع الاصحاب في كونه واطلاقه

كما طلاق جبار لا كثر يقصص عدم الفرق بين ما يقيد العلم بالحجة والظن ولا بين ان يكون  
المصلحة متمكنا من معرفة القبل بالعلامات المتقدمة للعلم والاجتهاد المتقد للظن ا  
ينبغي الامران ذرة بعين الشقوق اشكال ولا قوى لوزم تحصيل العلم مع الامكان اذ لم يحصل  
من قبله المبدأ كما هو متفق الاصل والقاعدة مع تأييدها بان انظر في طلاق كلامهم الى  
القبلة التي يقيد العلم وكان المختلف متمكنا من غير جهة لا يخفى فاقبل سماع ملاحظة  
قولهم فان جعلها على الامارات المتقدمة للظن فانه يتكلم في عدم جواز التحويل عليها للتمكن  
من العلم نعم النسبة بين كلامهم وهذا وقر لهم جواز التحويل على قبلة البلد العوم والختوم  
من وجه واحد اما مع انفساد باب العلم وعدم التمكن من كمالها ولا من غيرها فقتضوا لاصل  
والقاعدة وان كان المصلحة للاجتهاد ولزم تحصيل المصلحة وقاية الاقوى فالاقوى الان  
فان الاصحاب عدم جواز الاجتهاد في هذه الحال هذه بل جعله ترك وغيره مقولوا بغيرهم  
مؤيدان لاجتماع وهو الحق المختصة لاصل والقاعدة مع تأييدها بان الخطأ في الجهر  
مع استمرار الظن الكثير وانما لم يكن مشعا عادة فلا اقل من ان يكون بعيدا في ذلك  
وكما وقع عن العرف فكل ما انما الاجتهاد في التام والتيسر ومثابة الظن الاقوى فيهما و  
لما اختلف قبلة البلد فالا قري جواز عملا بالاصل وعموم الامر القوي ووجهه مع ذلك تحكما  
بقرينة واحدة للاحاط الكثر من الواحد وقد يفرغ من الماد من البلد بلدا للمسلمين واللاق  
يعم الظاهر والغير قد يرد جواز التحويل على نحو القوي والقرين من المسلمين في الموضع  
المنقطع اشكال ولا قوى هو عدم عملا بتقضي الاصل السالم عن المعارض عما يتوهم من  
اطلاق قبله بل بالجميع على جواز التحويل عليها ويؤيد ان اطلاق يحكم التباين ويصرف الى  
غير المفروض منه قوله ومن لم يتمكنا من الاجتهاد كما لا ينبغي عمل على غيره اطلاق العبادة  
يعم العام الذي لا يخفى من الاجتهاد وانما ملاحظة الفيق الوقت من التعلل والمعارف بالاملا  
مع علم متمكنا من اعمالها المتقدمة الوقت وبعده من غيره فان هؤلاء لم يحصل لهم  
اليقين بالقبلة بكون على غير الغير ولحد امان او متعدد داعا ولا واناسقا او كما في اسيا  
او بالغنا رجلا وامر كل ذلك اذا فاد الظن لا ينفذ من القوي لما هو عليه يتبع الاقوى  
فالا قري لما اشترى البيزن ان المسئلة ظنية قيد والامر مدارة ناجزا والكثير من مقدرة على  
تحويل واحد وخبر المعارف الماهل والمعلم من لم يكن كك والجزء من علم مقدم على الجزء الظن

51  
تحويل العدل لا يعرف مقدم على غير الماهل والمعارف وقم على ذلك سائر الجهات خلافا  
للخبر ذرة حيث منع من التقليد للاعتراف ونحوه وجعل العدل الى الجهات الاربع مع السعة  
والغير مع الفيق متمكنا لا قبل حصول المراتبة البقية بعد الاجماع بخلاف خبره والمثابة انشا  
الا قري هنا بالفرقة وعدم قيام الدليل على القول من الغير فاحتمل اى ذرة الغير والجواب  
قد ما اسلفناه قوله ومن فقد العلم والظن فان كان الوقت واسعا على العبادة المارة  
لكل جهة مرة هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب غاية التفرقة بل على الاجماع في هذا المعنى  
فراه العلم اننا ونحوه من المتوهم عند التحقيق الثابت عن الفقيه ذرة المقترح ويحل من هذه  
الاجماع الحكمة المتبادرة من حد الاستفانته مستقلة بغير خبر في الشبهة التي  
ابن المنيرة الذي عليه حكما باجماع العصا بالمتقدمة لا يغير الخبر ابتداء الموجه الاربع يقتضيه  
بالجواب العديدة في الشبهة العظمى التي هي اعظم المخارج والاجتهاد به والاصل الحق الذي على  
الاثبات بالاربع المتقدمة ما يتحصل للاصل المطلق باستقبال القبلة سماع ملاحظة وذرة يحتمل  
ذرة المتقدمة من اذنبه الا الى التبدل وغيرها من العوارض الدالة على لمعات القبلة والاحتياط  
بجسب المراتبة البقية للغير على ما لا يخفى على من اذنب من الجهات الفقيه ذرة انشا المصاحف  
سقوط الاجماع والمخالفة للاجماعات الحكيم والفقوس الامرة المتقدمة المجتهد الاشارة فيقترن  
في الاستدلال لان اطلاق الجواب بل يوم الاربع مع الظاهر لاشارة للقاء ونفع العلم بالام  
القبلة مع الغير والظان يخرج الثبات بالادلة المتقدمة حتى لا دوا العام المحضر فيها بقية  
فدائرا مع قوة احتمال ان الجواب يكسب المصلحة له المعصوم مثلا عابدا طعن على الاقوى بانكم  
تظنون علينا بالاجتهاد مع انكم كنتم في القبلة فاجاب لغيره قد وضووا الاقوى كما لا يخفى عن  
ادراك الفرق بين حكم التبدل الشرعي وموضع الشك وهو الاول دون الثاني هذا  
مع انها نويت في الفقيه وفيه سلام دون هذا المبدأ ومنه سلفنا ما كنا للاجتماع  
بالشبهة العظمى وغيرها من الجواب للمتقدمة كالاجماع في الحكمة التي كل منها بخبر مستقلة خلافا للحكي  
عن العامة في التسديد والكليني واليسال مرة لفت والتهديد كرمي وجمع من تحقيق المتأخرين  
تمسكا بالقصاح منها صحيح فدره ويحدين مسلم المرفوعة الفقيه عن الجعفة اشتال بخبر الحشر  
ابدا بانما قبيلا لم يعلم من وجه القبلة ومنها صحبة موصية بن عماد انفسل عن التحويل بقوله  
ثم ينظر بعد ما في خبري انبند اعترفت من التبدل عينا وشما لا نقال قد مفتت سلوة فيها بين الشرق

والغريب قبله ونزلت هذه الآية من قبله المحترمة والله الشرق والغرب فأيها قولوا فتر  
الله ومنها المصلح كالمصطفى بن أبي عمير الذي عليه السلام في إجماع العصاة من قبله المحترمة قال البيهقي  
حيث يشاء وتصفينا للأسلاف الإجماع بالمنع والقرينة بالادعاء وتصفينا بقول الإجماع الذي  
ول على شجرة الأبناء المتقدمة والجواب أن إجماعهم في عدم صلاحها لمعارضة ما دل على  
ثبوت الأربع لا يقتضاه الجواب المتقدم كما لشدة العطف والجماعات في الحكم الجاهل ووجه  
الاستغناء والقاعدة الاعتبارية المتقدمة لا تان بالادعاء من باب المقدمة المحترمة كجاء  
البرائة العامة المتقدمة لثبوت التخصيص الجبرم أن كلامها بافراوه حجة مستقلة فكيف  
وبدل للبرج المتعقب على الصحيح وان تقدم واستفاد مع أن الأولين منها بعد وقت  
من وجوه أخرى فإننا لا بد مع قطع النظر عن احتمال عدم صحة التندج وتوقع بعض بذكرها  
في المجال وان صح ذلك وتغيره احتمال الطريق لا زواجه وان سلم معارض الكبرياء كلها  
على سبيل النقل والمعلوم منه هو الثاني دون الأول وقد وجدنا احتمال وقوع التعريف  
لشدة التقدير والقرينة بهذا المعنى كالمعروف المعروف وبجزءه الجاهل وبمعنى  
باعتقادها مع وجوده المعروف في المسألة المذكورة في كتب الاستدلال والحدائق  
مثل ذلك ويقع من كتب الشيخ وغيره من أن الكلي ودوى التعريف والشيخ من دون أهلها وذلك  
الامانة القديمة ان عادته لا خدم الفطنة مقام التمسك مع اعتقادها من جاد الزواجه  
بالعقب والوايت عفا فالأمر يدرك مثلها لا حجة حال الكلي وشدة جهده في تحصيل الأشياء  
وحال الشيخ من استقام أكثر الأخبار وعدم اعتناؤه بالقدرة واحتياجه في مرقى مقام التفرغ  
للأخبار المتعارفة لم يذكر في هذه الخرافات معارضه حجة زواجه المتقدمة للقرينة وموقفه مما عر  
من أن صحته سرية غاية المعاصرة فلهذا لا اعتقاد بتخلفها فظاهرها ما هو خلاف الإجماع  
فان اطلالها يقتضي ثبوت الشيء للغير من عدم حصول له العلم سواء أمكن له الاجتهاد و  
تحصيل المعرفة أم لا بل يعبره إمكانية تحصيل العلم بغيره ان يستلزم التجوزة لفظا المختير  
وحمل على حقيقة يستلزم التجوزة قوله قولوا لم يحصل وترجح هذا الجواز باحتمال اغلبية  
لو سلم جواز القوة الشرعية او كما ذكره ليس المختار الا عاجز عن العلم والفطن فلا وجه  
للاشترط اللهم الا ان يكون لفظه بمعنى الوقت خاصة وهو خلاف ظاهره فهاضما  
الاعتناقات أن يدركها من له ادق قدومه فيها الأخبار فتعبر والثاني بعدم الدلالة

الا ان يكون قوله ونزلت هذه الآية من قبله الحديث وهو ما يتوهم باحتمال كونه من كلام القصة  
كما خرج به بعض المتعقبين مع ان سياق الخبر انما يناسب ذلك والشيخ ايده روى هذه النصيحة  
هذه الزيادة بهذا الوجهين فيقولون ان احتمال الثاني اظهر ههنا فاما الجواز من الأخبار  
الكثيرة المعترضة من ان هذه الآية انما نزلت في القاطعة خاصة مثل ما روى الشيخ في بعض النسخ  
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فمروا بنساءكم قال هذا في حال الشفاعة فاما الغرض فلا بد  
فيها من استبعاد البطله وتوضيح على بن ابراهيم في قوله وبه المشرق والمغرب فأيها قولوا  
ثم وجهه قال العالم فأيها نزلت في صلوة التائب فلهذا لا بد من بحث لا يقتضي ادراك  
فاما الغرض فيقولوا وجهه كنتم قولوا وجهكم شرط يعني الغرض لا يصلح الا الى القلة  
واما في المتعقبات اما عن منع الاصل فيما عرفت من اصل البقاء والتكليف والقاعدة المتقدمة  
الزوم الاتيان بالادعاء من باب المقدمة تحصيل الدلائل المطلق والبايع وضعها اصل الزيادة  
لاختصاصها كما لا يلحق وانما منع الإجماع في مورد الشرائع فان الكلام ليس بالحق بل في المتن  
بجواز الواحد وهو كالأخبار الصحيحة بحيث على المذهب الحشاد وجودها لغير قاص  
في الجيب كالحق جميع ذلك في الامول وانما عن ضعف القرينة سنداً ومتاجراً من اليه  
الاشارة من غير احتياج الى الاعادة ثم انك تحيها بانا ولو سلمنا خلوص الأخبار المحترمة المروية  
ومقدومة رواية خرافة التندج والاشارة الى التحكيم ايها الفتاوة الى الوجه الرابع لا اعتناء  
العوامل الدالة على المراتب القليلة والشيخ المتقدم المتفحص لقوله لا صلوة الى القليلة  
الظاهر في هذه الوجهة للشامل كما قد للتجربة في هذه الفترة العظيمة وغيرها من الجواهر العديدة المتقدمة  
فلا يصلح التمسك بالنسبة الخيرة لها منتهى المشروط والمكان قوة المقودة ما لم يسلح فلا بد من ان  
الادلة الدالة على المذهب الحشاد والمناقشات المزودة لا يخرج عن ايراث الشهادة القوية المانعة عن  
حصول النقل للاجتهاد بالتحريج يستدبر ويقوم مقام البقن وعليه تبين العمل بمقتضى  
الاصل المتقدم اليه الا انه من لزوم الاثبات بالادعاء من باب المقدمة ولا احتياط بتحصيل  
اليقينة لثبوت التكليف وتعلق الشك بالتكليف والتكليف لا يتبين ما دس يفرح بتسكاتها  
ككل من سلكه في عن الباسف ك وهو غريب عن ان الشك لا يرجع على كل من التولين باسناد  
صاحبها الاجتهادية غير وافه للاشكال والفتنة ثم ان المعبرين الفتاوة الى الادعاء قولها  
مستعجبين وقع احدها على الآخر بحيث يحدث عنها ذوا قوائم لانه المتأخر من التعرض لها



على الارض وما فيها من سائر ما خلقه الله تعالى وما كان له ان يتوقف اصله بمحصل البراءة البقية  
 بالفتوة على غير العقول على أشكال فالأوط هو المنع من حصول اليقين بالبراءة المقتضية بالشهر  
 الظاهر المحقق والفتوة المحكية التي هي في نفسها لا يخفى عن المحبة اللهم ان يق بمحصل البراءة البقية  
 بغير هذه الفتوة بعد التبريد فيحصل على جعفر الوارد في الفتوة على ان المعلق بين يدي  
 حيث قال في هذا القول انها ان كان مستويا بقدر عليه الفتوة عليه فلا بأس ان لم يستقر جعل  
 الفتوة وجاز على ما عليها من ان كان انما تام عليها وهذا هو المناط كما ياعده  
 العرف في السند وهو يمكن على الفرض في جميعها بالفتوة وما ذكرنا ظهر في قول الجواز الفتوة  
 على الوفاء بالعقوبات بين المؤمنين والواجبة المتعلقة بالحيات مع التمكن من فرائض الفتوة وكما  
 وسجودا وامثال ذلك المان الا يجوز على هذه القاموس جعل معلق ويركي البتة وهو موقوف  
 في زمانا بان يعلق جعل بين جديعين ويجعل عليه التبريد فيحصل به معجودا ومنه ولا بد من عدم  
 تكن الفتوة المعلق على الاثبات فلا يرضى الفتوة عليها اللهم الا ان يكون الا بوجهة زمانا  
 واما الفتوة في الشئ فالمشهور كما هو المخرج من جملة من العباد الجواز الفتوة فيها مطلقا وفيها  
 ونفلا اختيارا واضطرارا والحق ان لا يرد وجوب الفتوة فيها مطلقا لم تكن من الفتوة  
 على الارض لفتوة بالضرورة بغير الاثبات بها فيمنع استبعادها لشرائها بقدر الاثبات كما هو  
 مقتضى القاعدة وكذلك لا يرد جوازها فيها للتمكن من المخرج الى الارض مع سكون الشئ  
 امكن الاثبات بها فيها على وجهها لما تباح مع الفتوة في الارض على الفرض واما الكلام فيها  
 لو تمكن المعلق من المخرج الى الارض والاثبات بالفتوة على وجهها ولا يمكن ذلك مع الاثبات بها في  
 الشئ كونه اضطرارا بغيرها من الامور المانعة من حصول التبريد فتعذر طلائع فتاوى من  
 الاصحاب وهو الجواز وهو الاثر في علاج العادة بترك الاستعصال في الاجابة مع قيام الاحتمال الى  
 منها صحيح جيل بن دراج من الحكم ان قال له تكون الشئ في وقت من المدة فخرج واصل فقال  
 سل فيها انما ترى بمسألة فوج منها مهيبة تهاوين عن الفتوة في الشئ فقال لا تسبق  
 فادارت فاستطاع ان يتوجه الى القبلة فيفعل ولا لا فيفضل حيث توجهت فقال فان امكن  
 القيام فيفضل ما نأه واللا فمقدمه فيقول وروى في كتابه الجدي من سلاله سل العتق من  
 الرجل يكون في الشئ ويحضر الفتوة يخرج الا الشئ فقال لا ابرع من سلة فوج فقال اصل  
 في الشئ فانما فان لم يتبين ذلك من قيام فعلها فاعدا فادارت الفتوة فهدم معها وتخلل

جهدت فان عصمت الخ لم يتبين انك زيادة شئ وذلك لهما كما ترى في غاية الوضوح وبما فيها  
 بالفتوة العظيمة من الاصحاب جتان مستلفتان على المخطأ في الحكم في الجاهل فيفتاى الفتوة  
 فيها الا للفرقة تسلكا بوجه مزيدا قوما الشئ يصححها من عيسى قال بعثت ابا عبد الله  
 يسأل عن الفتوة في الشئ فيقول ان استطعت ان تخرجها الى الحد فخرجها فان لم تقدر واصلها  
 فيما فان لم يسطعوا فاصروا وصبروا قبل وفي التيقن من الفتوة في الشئ فقال يصلح  
 هو جاز ان لم يملك القيام في الشئ ولا يصلح في الشئ وهو على الخطأ في جميع اعتقاداتها بالامر  
 والقاعدة لا يصلح لها معرفة المخذوم وتخصيصها بحاله الفرقة لا ترفع المخافة الفرقة  
 باعتبارها بالفتوة العظيمة التي هي من اقوى المبرجات الاحكام وانه اذا اكد عند واجبتها  
 اعلى سدا وغرفة لك مما لا يخفى على الفتوة جدا فتدبر قوله الثالث فيما استقبله وبما الاستقبال  
 في فرائض الفتوة مع الاثبات وعند المخرج وبما عند احتضاره ومنه الفتوة عليه وجوب  
 الاستقبال في ذلك كله اذ هو مع الاثبات فيستطيع عدم اجماعا وقد سبق فصل الكلام في بعض ما  
 آخر ان يفتى في شئ وقد ذكر بعينه من الاستقبال في الشئ بالاكام لا بد من هذا الموضع وجرم  
 في حاله لا يخفى على الفتوة وروى في حاله في جميع مستقبل ومستقبل كما في خطبة الفتوة في  
 فيها مرسلا ما استقر قوله لا يخضع مستقبل القبلة ومستديرها وبما في الجلبوس للفتوة الفتوة  
 بل الجلبوس في قوله ما افضل الجلبوس ما استقبال القبلة ولا يجد في الا ابداع بها الا ان  
 واما الثاني فلان لا يفعل استقبال القبلة بها ان يجوز ان يصلى على احد سفل وحفل ولا يخرج القبلة  
 على كراهية ما ذكره في الخبر لا يرب ولا شبهة في افضلية الاستقبال وعليه الاصحاب تحققا ومقولا بل  
 بخلافه في قوله في الاستعانة جديا معناه الا العودات كالمسئل المتقدم فيها وكذا لا يرضى جوازها  
 على التحلل والركوع للقبلة مع اضطرارا واختيارا بالاجماع اذ المخرج في جملة العباد كما المعنى  
 ذكر في الفتوة هو ما يخصها من افعالها فيكون على ما في فتوى من رواية عن جعفر في فتاؤه على العبر  
 والذات فيقال نعم حيث كان متوجها في رواية قال فقلت استقبال القبلة اذا اردت التكبير الا  
 لكن تكبر شيئا تكون متوجها وكنت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لافعله متوجها في رواية دون  
 في منها صحيح جيل بن دراج من الحكم ان قال له تكون الشئ في وقت من المدة فخرج واصل فقال  
 ذلك من الاخبار التي لا يصح للتابع ذكرها واما جوازها في السفر فاشياء في الخبر كذا وبما فيها  
 واختارنا في خلاف ذلك والظاهر هو الجواز على ما بين الحيرة منها الفتوة فخرجها من الفتوة بالفتوة





الشيء ومقابلها من الشبهة المتخذة من التفرق والتفرق وبأن الصلوة مشروطة بالقبلة و  
اشقاء الشرائع يستلزم انشاء الشرط في ما لا يجب فيها الغواشاجا وما عداها من الامور بالاجماع كما  
ما وقع بين المشرق والمغرب واليهما وقع المباح تحت الغواشاج والاصل ان كل ما كان بالاجماع والموجب  
القضاء وان كل ما كان بالاجماع لا يجب ان يكون بالاجماع وان كان بالاجماع لا يكون بالاجماع  
بغير القبلة الواضحة كقولنا في صحيح زوائد لادلاء القبلة في الموضع الى القبلة الواضحة بالقبلة  
الا الصلوة كالظهور بالنسبة اليها من الامور الوضعية والشرط الواضحة لا يدخل في علم المكلف  
او غيرها فيها وحش انكشفت فساد القول انكشفت عدم صحتها في نفس الامر وقتها عند الوضعية التي تقع  
الظاهر في بعد اعدادها بالعلم هو العمل بمقتضى المقتضى ويحكم بالحق في المظهر المقتضى في الاجود ان  
يجب ان يعلم ذلك الاصل ويحكم بالاطلاق المتخذ من المتخذة بما مر من الحجج العديدة  
وبما يجنب من يعمى عن جعل على غير القبلة ثم نبهت القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى قال  
بعيد ما قبل ان يصل هذه التي قد دخل وقتها وفيها لم يتصورها سدا بل ودلالة ما شاعرا على  
ما هو خلاف الاجماع من حيث شاعرا في الاما بين المشرق والمغرب لا يصلح لمعارضة ما مر من المتخذ  
للعلم المتخذ كمن هاهنا من المتخذة بالاصول العامة كما مضت اليها الاشارة يستماع مالا  
ما من مضمونها من التحليل فبها اجابوا به وبطلان ذلك بجملة حجية زيادة المتخذة قلت من  
صلى على القبلة او في يوم غيمه غير الوقت قال يصح مع ظهور الاعادة جماعة الوقت لم نقل  
العمل على جهل المطلق على التيقن والجلد في اوقات المزدودة معوقتها وذكرنا ما اتم مطروحة او نحو  
انما جعل الامر على الاستصحاب او بجملها على ما في غير الاجماع وضع التمكن من تدبر هذا الناس كالظن  
في الاحكام قبل نعم قطع التخيخ فتكلم يوم وضع عن امول المظان والبيان وهو ضعيف للظهور  
وقع المواجهة بها للاحتياط بالشرط المسمى واستدل ايتم بالاطلاق صحيح بل ان بن حال  
المتخذة وفيه نظر للظهور وان كان ذلك من الناس والمجاهل في هذه قوله في حجب  
اجتماعه وسمي ملاحظة السؤال من حيث تضمن كون المتشامة وقوع الصلوة الى غير القبلة هو  
التنبيه وان يطالع التمهيد في المجلد بالانذار وبمعرفة المسئلة نعم يمكن الاستدلال بالحقاق  
الناس في العترة الاولى بالظان بالعلوم الناشئ من ترك الاستقصاء في جميعه جوتين عماد  
وقد العترة الثانية بطلان جميعه جوتين من الاعداد والمناقشة بان المناسب بدل  
استبان التذكير واهية لالة انما يلام لزمان المعقود بيان حال الناس في حاشية الامم

من ومن الظان واطلاقها كالاصل يقتضي الحاشية العترة الثالثة ايتم بل بعد القول بانه الا  
لا تفرغ عنها في اقسام الامم والمركب وفيها بين وان فانك الوقت لا تقلد واطلاقها ايتم بثلث  
في القضاء مع خروج الوقت بالنسبة الى الظان والناس في جميع العترة الثالث واما المجاهل بل حكم  
في الحاشية بالناس انهم بالاجماع المركب فيها ولا فانك الوقت لا تقلد واطلاقها ايتم بثلث  
ما دل على كونه كالمجاهل في الحاشية ومنع بعضهم عن الحاشية بالظان حكم بثلث بعد العترة الثانية  
حيث دخل الناس والمجاهل في الحاشية ولا فانك الوقت لا تقلد واطلاقها ايتم بثلث  
المعبر الى الاصل والعمل بثلثا متيقن فيعبدان الوقت في حصول الدلالة اليقينية في التفتت  
بالذمة وفيه بيان في حاشية لاشارة شرط الصلوة المستلزم لصدق الوقت المستلزم لثبوت القضا  
بحكم قضاء الغرائز قوله فانك ان تيقن الخلل وهو الصلوة فانك تيقن على كل حال الا ان يكون  
مغفرا ليرى فانك فيستقيم ولا اعادة للاختلاف بين الاحباب على الظاهر المعبر عنه في المعيار  
لعدم الاعادة والاشياء انما تظهر الاختلاف لغير القبلة او المشرق والغروب انما الصلوة والبناء  
على ما مضى والاستدانة الى القبلة انما تظهر الاختلاف بينهما بل على الاجماع في مرجع وظاهر المعبر  
هو الحاشية في الامم مع سوتة عا والناية وكيفية القاسم بين الوليدين وجعل بين لوهو في الصلوة  
ان على غير القبلة قال يستقبلها اذا رايت ذلك وان كان قد فرغ منها فلا يصحها المدا ان يستقبل  
القبلة اذا تيقن الاختلاف بين المشرق والمغرب ويظهر على ذلك قرب المجمع والمغفرا للاعادة بعد  
الغايغ ومن يظهر فساد اجماع التغير في الصلوة كما ذهب اليه بعض الاوهام فتدبر والموقف صريح  
لزمم الاعادة والاشياء انما تظهر الاختلاف لغير القبلة او المشرق والغروب انما الصلوة والبناء  
هو في الشياخ على ما او مانا اليه سابقا من ان الاختلاف بالشرط يستلزم الاختلاف بالشرط  
المستلزم للزمان مع بقاء الوقت في ملاحظة مسألة بقاء اشتغال الذمة بالتحلف اليقين المتخذ  
لتفسير الولاية اليقينية في المصالح الى الاعادة واما ذكرنا في حاشية ما يظهر من كلام الفخ  
في حكم الحاشية الاختلاف لا يحل بين الياسر اذا كان بينهما في يوم الاستدانة الى القبلة  
عدم الاعادة فضا في الحاشية وفيه ندرت في الغاية بل على خلاف الاجماع على القول هو حجة  
اخرى على عدمه بل هو يتبين في اننا ما الصلوة الاستدانة وقد خرج الوقت قبل ان يتفرق وليست  
الى القبلة ومن على ما مضى في استدانة الاعادة فيجب الغفلة والظان ان مراعات الوقت قد مضى  
مراعات القبلة ولذا يجب على المتيقن ان يعبد في الاصل قبل خروج الوقت ان يعبد في الحاشية



اسم الفقيه فهد الكلباني انه قد تفرغ لهذا الشأن في الايام المتبقية من حياته واشتغل بالعلم بالفتنة  
كان آخر موته ابن بك لا يتعدان كان ما يركبها من الصلوة فيسوق دبره وجره وشعره وورثه  
والبيان وكل من منجبا اذا علمت ذلك قد كاهه الخارج وما قاله المشهور وخالفه المحدثين  
الطائفة فاكثروا بالجواب بكونه ميتا عن العلم بالفتنة في صورة الشك بالطهارة وجواز الصلوة  
فيما عداها بالاصل المدفوع منها باق واستصحاب جهالة الجبل والملاحة المعاصرة بل يستصحب العلم  
والتمسك المستفيض كصحة الجبل في الطائفة التي يبايعه التوفيق فقالوا اشتريه قبل وفاته حتى تعلم صحة  
سبب بيعه وحججه الجبل من ان لا يفر عن الخلفا فانه التوفيق فاشترى التوفيق لانه اذ كان  
لا ما يقول في الصلوة فيه وهو لا يدري اصيله فيقال نعم انما اشترى التوفيق ويصح له  
اصلي فيه وليس عليه المسئلة وحسب عليان بن جعفر للفقهاء ان الجبل باق في التوفيق فيجب دفع  
لا يدري اذ كثر فيهم غيرة كثر اصيله فيما قاله الجبل في المسئلة ان الجبل باق في التوفيق فيجب دفع  
فتقوا على انفسهم بجهالة المهران الذين اوسع من ذلك المخرجه لك من الاخبار وهي مع ضعفها ولا  
لانها في الاطلاق التوفيق لا الفروع اليهودية فما لهم وهو من السليين معا رتبة باق في منها من  
الفتنة في المسئلة الدلالة المستفادة بالفتنة في الغلغلة من الكافة واستصحابها في البعثة  
المشروطة بعلمه وتوهمها في شئ من الميتة والاشياء وان لفظ الميتة اسم لما خرج عند الفرج من غير  
تذكر كثر فيهم من غير مخرجه العلم والجبل في الاطلاق في الوضع ولا في الاطلاق كما ذهب اليه الفقيه  
منها كصح احق من قارن الكاظم انه قال لا باس بالصلوة في الفراء اليمامة وفيما صنع ابنه في السلام  
قلت فان كان في هذا من العلم الاسلام فلا اذا كان في الغالب عليها المسلمون فلا باس ومنها وصحة  
الجبل عن يمينه في الصلوة قال يكره الصلوة في الفراء الامامية في ارض الجحاز او ما علمت منه كما ترى  
سواء كان في هذا من العلم الاسلام فلا اذا كان في الغالب عليها المسلمون فلا باس ومنها وصحة  
من سوا قائل الجبل فيلزم عن ذلك اذا كان الباع مسلما عارفا قال عليكم ان تشتروا انا وانا بتم  
المشركين بدمون ذلك واذا ايتهم المسلمون فيكون فيه فلا تشلوا عنه ولا عزة ذلك من الاخبار  
الكثيرة كصحة الجبل في الفضل المتقدمة اليها الاشارة المنقولة للمسلمين لباس الجلود والمخفاف و  
النعال والصلوة فيها اذا لم يكن من ارض المسلمين والحجاب بقوله اما النعال والمخفاف فلا باس بها  
مع ملائحة القاعدة المقررة المتكثرة من ان يخرج بعض الفقهاء عن الجبل في الاستان من طبع الجبل  
كالعام المحض فياخر في الجبل البصير فيقول من هذه الاخبار ثلثين المخرج عن الاصل ولعمري

الاشباح عن الجبل والحكم بغيره فاستمر علم بكونه ميتا بان يكون شامها ونحوها اذا وجد مطروحا  
في ذلك كما ذكره سوق فليست فيه الكثرة او يشبه الحال الا مع العلم بتدكية او ما يقوم مقام العلم بها  
كوجوده في المسلم او سوق من يدعي ان لا يعلم كرهه فليست المسلم على الكافر من وقته والمستدرك  
في بعض ما اضعف كجاء اخر بغير الشهرة العظيمة وموافقة الصحاح ويترجمها من الجواب المتقدم اليها  
الاشارة وهذا مضاف الى ما عرفت من عدم المداينة بانها في الاطلاق في الاخبار والا في ذلك المعنى  
وهو سوق السليين كما رقت اليد الاشارة مع انها لو كانت لوجب الدفع بحمل الاخبار والا في المطلق  
على ان لا يكون مقيدة كما هو مقتضى القاعدة المقررة فتدبر ثم ان اطلاقها بل يحتمل مكان ترك  
الاستصحاب كما في جملته مما يدل على انه يحكم بالحكم بجهالة الجبل وكذا وجوده في يد مسلم اذ  
سوق فليست فيها المسلمون مسلمة سواء اخذوا باليد والتدكية ام لا وان كان في ادخل الميتة بالذبح  
فيما حله اهل الكتاب لا خلافا للتدكية والميتة فيمن تنامل ما يوجد في يد مسلم الميتة بالذبح  
وان اجترأ بالتدكية لاصالة الدم وهو معصا رقتها في صورة الاخبار بالتدكية بما هو الاصل فافهم  
المسلمين واقراهم مدق في ما رقت اليد الاشارة من الاطلاقات او المعجزة المستفيدة من مقتضاه  
بالشبهة الظاهرة المحكية بجهالة طهارة ما يوجد في يد مسلم الميتة بالذبح ولو ايتاه بصير الصلوة  
في الفراء فقال كان على ابن الحسين وجلا صرا فلا في يد فخر الخان لان داغها بالقرط فكان  
بعض الى العراق فيمنه ما قبله بالفساد فليست با فاحضرت الصلوة القاء واقفي الذي القيم الذي  
شئت الذي يليه فكان فيمن عن ذلك فيقول ان اهل العراق يشكون لباس جلود الميتة ويرجح  
ان دباغتها كما تدور دابة عبد الرحمن في الجحاز الى داخل سوق المسلمين اعني هذا المثل الذي يدرك  
الاسلام فاشترى منهم الفراء والحقار ما قل لصاحبها البرهنة كثر فيقول بل يميل ان يبعها  
على ثمة ذكته فقال لا ولكن لا باس ان يبعها وتقول قد شرط الذي اشترى ثمة ثمة ذكته ثلث  
وما عند ذلك قال اسقطا لاهل العراق الميتة فذهب من داغ جلود الميتة ذكته ثم لم يرضوا ان  
يكلموا ذلك الا على يمول ان لا والجواب انها لما تضعف ما سنا وعدم اعتبارها بشئ من الجواب  
جدا لا يصلح لها دة ما قدما في جماع انفسهم فيما يدل على المدعى من كونه ميتة وقبلا او  
انه حكم من عدم جواز الشراء والتداول ومثال ذلك بل غاية القبول في خلاصتها من جوار  
والشراء والبيع والتبشير والاشغال وذلك في غاية الاشياء بعدم كونه ميتة مع انه غايته ما  
فمن الاطلاقات المعصومة لا يصح فيها وفيها يدعيه وفعل المعصوم يحرمه لا يدل على المنع والحرم ومن



علا بما لا بد في السمع المتقدمة المتقدمة لقله وان اخذته بعد ان يموت فاعمل على ما قيل  
من وضع الاصل او الجمع مع الاتساع من باب المقدرة وجامع ملاحظة ان باطن الجواب لا يخرج  
وطوبى وان الملا في الميت يخرج مع كاذبه بل يعظم خلافا للجماع كالحق في الشيخ وهو من غير  
في جواز استبدال الماحوز من الميت بالخروج من بانه لا يحل التوفيق والفرق والفرق من الميت اذا كان  
مفلوجا وعلا في الميت اعتبارا لا بانزعه فيصير شيئا من مادته وهي تحت ولذا اشترط في الوسيلة  
لا يتفق من تحت اية بانه على ان الاخر والمباين من الحي كالمباين الميت وهو ضعيف لان باطن  
والوحي لا يشترط فصل لا فصل في الحوة والمادة ليست جزءا ولا لا استيعابا لانه ولذا لا يحل  
الرجوع في الوضوء اذا انفصل شيء من الجسد المباح للحيوة كما هو كثر في الوجود ولو قلنا باحتياط  
من الحي من المباين الميت كما نفى واحسن بانفسال نفى من الجسد والقيم لا يجوز استبدال الوحد  
الغسل لوجود المادة الا ان زلزال المادة ما يخرج الشلل من الميت فيها فيفضل مع الاتساع  
من موضع الاستيعاب فانه قيل وكذا كل ما لا يتصل بالحوة من الميت اذا كان طاهرا في حال الحوة  
لما عرفت من التصلح المتقدم الى بعضها الاشارة كقولهم التعليل لجواز الصلوة في سوف الميت قيل  
ان الصوف ليس فيه روح فلهذا كان خافيا في حال الحوة في جميع ذلك من غير ان يخلوا لانهم لما تقدم  
باب التفاسير مستغلة فلا يفيد فلهذا يقع الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل  
ولو اخذ من مذكي ويدل عليه ايضا فا الى الاشارة المتكثرة المتقدمة من الاجماع المتقدمة  
المجاورة كالنصوص مما وجدنا من الاستسقاء كصحة علي بن مهزيار في كتاب الديار  
بن غصن عندنا جرد بن ذلك فعمل من ويرا لا ريب في جواز الصلوة فيها من غير ضرورة ولا  
تقية فكذلك لا يجوز الصلوة فيها ورواية احمد بن اسحق الاميري قال كنت الميجلث فدا بعدنا  
جواب وتكون فعل من ويرا لا ريب في جواز الصلوة في ويرا لا ريب من غير ضرورة ولا تقية  
فكذلك لا يجوز الصلوة فيها ورواية احمد بن اسحق الاميري قال كنت الميجلث فدا بعدنا  
الشفقة لا يجوز كالميت من غير ضرورة ولا ضرورة ككتب لا يجوز الصلوة فيه وقصودها من جهة الاختصاف  
معونها وضعت سندها في الجمل عرقا وح لا يخفى الا ان عدم القائل بالفصل الثاني في الشهادة  
الظاهر المحقق والهيكل ونحوها من الجواب المتقدمة اليها الاشارة وهي تلخيص المتع للملايين  
ونحوها حتى الاستصحاب اية طاهر كلام لاكثر على ما مضى بل على غير ذلك فان قيل علم الشرع  
المطابقة على التوب واسأل ذلك الامانات النصوص النهائية المتكثرة وخصوص رواية ابيهم في

المقتدرة بالامانات والاجماع والشفقة الظاهرة المعجزة في كلام من تقدم الاشارة وفي  
الشفقة ومقالة العامة ولعل في وان كانت نظاها متقدمة لاختصاصه بالملايين تحقيقا  
لمعنى الطريقة الى ان الجمل عليها في وقت ان يكره المتقدم غير محكي خبر الدخول فيها على البول  
والبرق ايضا ولا يمكن اذاعة معناها الحقيقي بالنسبة اليها وادارة المعنى الجازي بالنسبة اليها  
والحقيق بالنسبة الى غيرهما استعلا للفظ في المعنى الحقيقي والجازي معا وهو فاسد خبرها كما  
حققناه في السراج فمعنى الجمل على الجواز العام وهو الملايين المطلقة انما اصلها صاحبها للملايين  
وادارة الاختصاف على الجمل الملايين الحقيقي ومات على يد الناس من الدين والبول والشفقة  
المطابقة على التبارك لا غير وان امكن الا اذ فرغ دليل على اعتباره بالضرورة والافقية باعتبارية غير محبة  
فيما بحث لا لفظ في الرفقة المصاحبة المطلقة المرجوة كما لا يخفى على المتقن في المداوات العرفية  
ولذا اخبرنا في المقام على سبيل استحباب العطف لئلا يسلو في حكم الوقت فلهذا خلاصه عن  
الشيخ والتهديد في ذكر اجراء استقسان في الملايين واختاره صاحب المداين ايضا كما بالاصل وصححه  
بن عبد الحيا وكثير من الجواب انما لاهل في علمه عليها ويرا لا يؤكل او كذا خبره او كذا خبره  
الامان تكفي لاختلاف الصلوة في الحر المحض وان كان الرية كما قلت الصلوة في انما اية في صحة علي بن  
في ان تلك الكتب المايد الحسن هي جواز الصلوة في شيء يكون فيه من شغل الاذان والصلوة من  
ان يفيد ان يقبض عنه فوقع في جواز الجواب انما ان اصل في لزوم المرجع من زيد قيام الدليل كما  
اقتنا لا فاعرف الصلوة لا قبل في عدم صلاحيتها المعاصرة لا بد من المتكثرة المتقدمة في الجمل  
العديدة المتكثرة والمتكثرة للمتقدمة والمتكثرة للمتقدمة والمتكثرة للمتقدمة والمتكثرة للمتقدمة  
فاذا كان كانت حصص الاشارة المتكثرة في فاعرف من شيء كما اذ وقت في بداهة لم يقع منها خبر  
مع ان الحكمي من الثاني في واحد من جنس المعاصر انما حكمه بدمج جواز الصلوة في الحر المحض  
بطلانها في شغلها في الشغل في كونها واحدة من الجمل او المذكي بالندبة الشريفة وهو  
قريبه اخر على الجمل على التقييد معناه ان الما يحكي من قوله من صحة الصلوة في ويرا لا ريب  
ونحوه من كل الاوكل في علمه مع ملاحظة شدة الندبة في زمان العسوى واشتهار ذلك  
احمد والنا في جميع احتمال اذاعة الكل من الندبة كما يوجب اليد واليد في حره من باب  
الشر والصلوة فيها فقال لا تصلح فيها الا في مكان منه فكما قلت ليس المذكي ما ذكر في الحديث  
فقال بل اذا كان مما يؤكل الحر الحر في جملته بعد اذ في المحجبات العديدة المتكثرة













ولا الفعل فلم يقدّر الفعل والمفعول بعدم القاتل بالحق وان كان هذا لا ينافي مع من ادّعى بان مقتضى  
الاطلاق الاموال للقتيل بالصلوة والجمعة والجنازة بالاثبات ناسخا ولا دليل على النسخ والتقييد فيها  
اذ لم يقتض بائنة المصوب الى الفعل الكبري في حقيقة المصوبة مقتضى ذلك وكانت فيه هذه الترتيب  
اخوة عصبه اقتضانا لا ينافي الى ان تحايى الفعل الكبري لمقتضى القاتل بالحق وبما خرجنا عنه اقتضاج اذ لا يبر  
انصار الصلوة في التوبة بغير عدا الاطلاق والاعطاء للمقتول وانه انما اذن المقتول الاطلاق  
حيثما وجد من الفرق بين التار وغيره في سماع اعتنا وجا بالذمة المقتول الظاهر الحققة والفرج المحيطة  
في عاينها من الظاهر وبغير انشا والمقتول في المقتول في الحاصل من خلف العقول وكذا والمقتول في عمل  
في وصية كبري لا كمال فينا حيا على ما جعل وان لم يكن من قبل فلا قبول وقريب من انشا في الفعل  
ان الناس لم يقدروا امر الله فانفقوه فيها منها عند ما قبلهم من واحد واما ما هم عنه فانفقوه فيها  
امر الله مما قبلهم من واحد وان من يقبضه من حق والحمد لله تعالى والذين الاموال من الله  
من الاموال عاتقته لا الاموال المردودة لا يفتخ بالمصوب ويقتضى في قولنا المصوب كالقول  
والفعل والجواب والمنك والمطعة والماء والنفقة ومن قبل ذلك ما كان من باب الملاصق وان لم يشر  
العورة وما لا يشر على الله الفرج به فيما امر الجماعة وخلا من الفرج من روى وكثيرا حيث فعلوا  
فيما كان سارا بل لادوة منكم ما تمت المصلحة جواب الاشارة في قوله ان الذم مما لا يشر واما استحيات  
المصوب فالقديم المصلحة لا استحياء من يشر من ذلك على ان الالام التي يتحقق التي من الله  
لناس والمعين المنفعة بالجماع الاشارة في هذا اقتضاج اذ بائنة المصوب على الفعل الكبري لم يشر ذلك  
من قال بعدم جواز اجتماع الاموال بالحق التي الواحد الضحية والى ذلك بالذين الذين ذلك ما لا يشر واستحق  
بالاموال الجاه المقادير ومن يغفر القيام الذي هو حرمه الصلوة مثلا ومنع الزنا في سلبها جازع الاموال  
والتي هو الاجتماع في واحد ومن يقول بعدم الجواز اذ لم يشر جازع اجتماعها في الواحد الضحية  
واما اجتماعها في الضحية المتعارفين فلا بأس بانها قد اذلت التبرع التام كيف ان الاجتماع هناك  
انما هو الواحد الضحية والوجود الواحد الخارجي وهو الكائن للناس والتدبير نا هو في مصلحة  
تفصيل وتعتبر بالحق ان ذكرنا من المصلحة في المصوب يخصه ما اذا كان الكيفية معلوما بالاعتبار  
مكتوبة بغيرها واما المصلحة الملائكة في حقه وحالات تلك التبرعات وبعده المحدثات فذلك  
المال بالقبضة فان حاولت تصحيحه لقلته وعدم اتزان التي اليه كونه مفعولا في موضوعات الاتهام  
بالذمة ان لا يبالى في ما يوجب من قبله الجواز بل هو بطريق الاشارة فيه فان كان عليه ما يوجب التبرع

[illegible][illegible][illegible]



ان الله سبحانه عن ذنب واسع شامل المبدن بل على القباب والملا من الاثار هذا في شامل المبدن  
من شدة واحدة كما دود في اجزاء الكثر والمزج الاوليين قد لا نعلم على ارضهم على الخوف وهو في شامل  
من الكثر من ما بل القدمين كما يظهر ذلك في القصص الخرافية من حيث تفكيرها في شامل المبدن  
اذ من الخلق فان ذلك في شامل المبدن سائر الجليلين واما القريب والاخر من حيث انها تتغير على  
الباس من تخرج الجليلين في صورة التفرقة خاصة لاننا نقول ما لا خلاف ان ظاهر الاولين هو عين  
وهو خلاف اجماع العلماء حتى من القائل بوجوده شرعا بعد الهجاء ما لا ينافي ما لا يتم شرعا بل هو في  
بل الكثر فان المعارف فيها ايضا فخرج القدمين وان كانت واسعة فان غاية حلولها في شامل المبدن  
واما فانها فان موضع الاستدلال في القصص الخرافية هو مفهوم المشرط ولا لا في شامل المبدن بل هو في  
الباس من صوامع الخربة والكرامه فلا يثبت في شامل المبدن واما ما فيها من مصاديق على الاكفاء والقبول  
كما يقتضيه المقتضى بالذوق والمقتضى الظاهر في عدم لزوم شرعها بالتصديق المقتضى اليه لا في شامل المبدن  
بالجملة والعدد الذي في شامل المبدن لا في شامل المبدن مستقلا كما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
مستقلا كما في شامل المبدن مستقلا كما في شامل المبدن مستقلا كما في شامل المبدن مستقلا كما في شامل المبدن  
على ذلك انما يتغير بل هو في شامل المبدن في وقت خروج هذه الاخبار في تلك الدوائر كانت على تلك  
الكثير من عدم شرعها الكثيرين والقدمين ولم لا يجوز ان يكون ودونهم في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
من كاهنوا هذا الان في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
موقفه على انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وعرفت معنى المقتضى والايام بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
شتمت على انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بذلك لان الكثيرين بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
والعلم عليها بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
نار الشدة لانها في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
شبه ان ذوات لو ردت على هذا الاختلاف بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وكذلك الذي في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن

الذات

مع عدم التفرقة في المكان بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ولا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
يتبع المقتضى واما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بنا على انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
من كاهنوا هذا الان في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
موقفه على انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وعرفت معنى المقتضى والايام بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
شتمت على انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بذلك لان الكثيرين بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
والعلم عليها بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
نار الشدة لانها في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
شبه ان ذوات لو ردت على هذا الاختلاف بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وكذلك الذي في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن

بالمبال

القائل بالفرق وكذا لا يتبعه بعد تسليم كونه ودونهم مقتضى القدمين بحيث يكون سائرهما اولاد  
فكانت ودونهم سائر الكثيرين ولا يمكن الا ان يثبت في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
هذا وان كان معارضا انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
حمل القصص على خصوص هذا الاختلاف عن الاعتراف بالاختلاف في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
من الشدة في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
لا فرق بين ظاهر القدمين وبالمقتضى لانها في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بناهما عورة خرج ظاهرهما بالتصديق المقتضى بالذوق والمقتضى الظاهر في عدم لزوم شرعها بالتصديق المقتضى اليه لا في شامل المبدن  
لا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ذلك في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
صحيح بمقتضى الاصل وعدم ثبوت كونه اجماع المحققين كالثبوت في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الاختصاص بغيرها بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ومحيط بمقتضى المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الشرع بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بالاطلاق خلافا للشهود في ذوا جبال الشدة في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
عن الاجتناب في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
عن الاجتناب في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ليس الا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
لما كان الامر بها وجوبه بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
لا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بغير الاختصاص اجماعا بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الشرع في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وجها ولم يرد عليها بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
على وجوب الشرع بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
وهو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن

في المثال وفيه اشارة الى انما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ثم لا يخرج عن شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
من المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
احليل ويدور في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
السن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ظاهر المحققين في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
المشهور بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
معنا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ما في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الوجه الذي في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
كرامه المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الوحيد بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
من المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
كانت تارة في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
غير الحكم بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الخير بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
به المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
خير بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
تشرع بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
لا في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
بالورق بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
المقتضى بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
ن في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن  
الفرق بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن بل هو في شامل المبدن

بالمبال





































[illegible][illegible][illegible][illegible]















عن ابيها في التفسير كما لم يكره في احوالهم فقال اذا اشتهى ان لا يكون عليه ذكرين يفتن فيهما **فما** يصير  
التفسير بعد الملائكة في بعض النسخ **فما** يصير في التفسير ان لا يكون عليه ذكرين يفتن فيهما **فما** يصير  
لذلك يصير بعد التفسير في الخلق المستعدين لانهم اذا اشتهوا معية الكثرة ومنعوا عن عبادته **فما** يصير  
لذلك يصير عند تبيين الكثرة ومنعوا عن عبادته لانهم اذا اشتهوا معية الكثرة ومنعوا عن عبادته **فما** يصير  
التي لا يبعد ارتدادها في مقام الجمع بين الاول والاخر **فما** يصير في التفسير ليعود التفسير بها **فما** يصير  
العامه كالتي عن النبي والاولاد والسنن وقوله **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
ولا يبعد عنها ولو اريد ان يكون هناك **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
من حيث ومنه عليه الاجماع على ان المخرج في عبار النجاشي والظاهر في التفسير **فما** يصير في التفسير  
يصل اليها من حيث ومنه عليه الاجماع على ان المخرج في عبار النجاشي والظاهر في التفسير **فما** يصير في التفسير  
التي عن النبي والاولاد والسنن وقوله **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الصادق عليه السلام وهو بعد اعتقاده **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
بالايات بها عريضا مع القدرة وثباتها في اولها **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
عليها بل ولا يرد من ذلك ولو لم يكن في التفسير الايمان **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
التي عن النبي والاولاد والسنن وقوله **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الاستخدام او الله البار ولا الله الا ان كان من الاجماع **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
والنسخ الموهوم من الامام الجعفر **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
من التفسير في بعض النسخ **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
يكون التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الذي لا يرد على التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الصادق عليه السلام **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
فما يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
يقتضي في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
بما فيه من ان الشبهة **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
بالتي في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير

عم

فما

عدم الاعتداد باحكام الشايع عند الشايع فاسد بان التفسير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
هذا وكذا في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
لا يفتن في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الاحكام **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
يقضي **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الاحكام **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
فتن **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الافتتاح **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
به **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
من **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
الامام **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
معد **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
على **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
مستقل **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
والنسخ **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
لأن **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
ثواب **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
مستقل **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
في **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
وهو **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
فما **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
بذلك **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
مع **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير  
لا **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير **فما** يصير في التفسير

فما

فما







عند الرب لا يعلو اذا عجلت قديرا الى الرب  
الساعة المتقدمة لعدالة ايمانك فليس  
ذوقا لفرح حال الايمان

مَنْحُوا الصَّيَامَ

شماره



























































في عبار

[illegible]

المرام المنة لوم السجدة والتم والباسم بك وما عداها جميع الغزاة سبوت وليس من غير منعت لاسد في سبوتها  
غير قاطع بعد منعت على الجوار المنة في قلة السجود والسجدة والتم والباسم على الغزاة جميع اجامتها على  
وكما استنبطنا ان السجدة المنة من الغزاة منها الاشارة **قوله** ويستحب السجود على الظهر وخافه الشتر في  
والسلامة والمؤمن في سبوتها لا تسجد واجامتها وسبوتها بعد الله ابرئنا من من سبوت السجدة بغيره قال لا يسجد الا ان كان  
منعت الغزاة منعتها لا ويسجد بغيره فاما ان يكون سبوت في سبوتها وانت في سبوتها او في سبوتها اذا سمعت  
مع اعتقادها بانها المنة من الغزاة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
في سبوتها من الغزاة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
بغيره من غير سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
بذلك لا يسجد في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
كعدم جواز الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
ذلك من الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
الاجماع على السجدة ان الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
النافعة على ايمان الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
بنفسها على سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
كالسجدة المنة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
صلوة في جماعة بغيره اشارة السجدة على من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
ومقتضى القاعدة وان كان سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
في الغزاة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
مع ان الغزاة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
جميع ذلك يظهر من اشارة الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
ان سبوت السجدة في هذه الاشارة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
قوله في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
وهو الذي ذكره في وقت وطه واستحب عليه الاجماع في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
الاجماع الذي يحكمه من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
المروعة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها

المشقة

المشقة المنة يكون سبوت السجدة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
اجامتها على سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
نعم المشارة من الغزاة من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
الاية يحتاج الى ما ذكرنا من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
بلفظ السجدة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
مع ان السجدة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
تمام الاية وهو الذي ذكرنا من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
قوله في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
شاذ في الاية بالانطلاق في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
كله الشيخ مرعاية في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
الامر في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
اشارة الآية في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
عند الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
وان كان في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
القدر لا يتصل بالغير ولا الام وجوب السجدة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
احد امره في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
ولا تسليم القابل للمنفى هو تكليف الاندفاع في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
ولا استحبابه بل في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
الامر في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
لذلك يظهر من اشارة الغزاة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
المشقة المنة في سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
بغيره من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها  
هو الذي ذكرنا من سبوتها من قراء السجدة او سبوتها من قراءها وان يسجد في سبوتها فليسجد في سبوتها



فيلسوف

فَيُكَلِّمُ الْقَوْمَ فِيهَا فَبِأَنَّهَا كَلِمَةٌ تَوَعَّدُ بِهِ السَّعِيرُونَ فَلَمَّا عَلِمَ السَّعِيرُونَ أَنَّ الْإِلَهَ لَا يَنْصَرِفُ عَنْهُمْ اذْهَبُوا فَيُكَلِّمُ الْقَوْمَ فِيهَا فَبِأَنَّهَا كَلِمَةٌ تَوَعَّدُ بِهِ السَّعِيرُونَ فَلَمَّا عَلِمَ السَّعِيرُونَ أَنَّ الْإِلَهَ لَا يَنْصَرِفُ عَنْهُمْ اذْهَبُوا











والقول بوجوب الامارة وما في النسخة من قول ان يكون منشأ وجوبها منة المجموع يكون انما بالفضل على غير وجهه مدقح بان الامور به ونفس الامر ملين ومعد والثقل للمصلحة في الكف لا يشترط تقدمه وقد  
ذلك المأمور به مسبوقا بالنية والنية ومقتضى لقاعدة المتقدمة اليها التثاق فيجب ان لا يكون حصول الامارة  
بمجرد ذلك كما لو وقع صوم شهر رمضان بنية التدبيع لو وقع ذلك عند يكون انما يكون من قبل البيع التي  
سبيلها الخلل ولا يلزم منه بطلان الصلوة الواحدة كيف وهو خارج عن الامور به والى الخلق غير  
مفسد من خارج عند الخصم ومما ذكرنا ان تقع وجه الدلالة في الاخبار الواردة على ان المسافر اذا اتم نيتها  
يسد فذبح ونهت الفقرة الواردة فان من شرط ان يبركه صلى الله عليه وسلم ان يتيقن بغيره الامارة فانها كانت  
لصوره وقوع الشك بعد الشك ايضا ومقتضى الاجماع الحكمة والاعتبار المعتبر عدم الاعتداد بالاداء اذا  
وقع بعد الفراغ فلو كان الفراغ من الشك فورا من الصلوة الواحدة يلزم عدم الاعتداد بهذا الشك فيكون  
الجزء والعصر يتم هذا معناه ان الاعتداد بذلك لا يشترط والى الناس على طائفة اليقظة والى ان عليه كماله في غير  
الواجب المسألة فالاية الشريفة الامارة به وليس واجبا في غير الصلوة اجماعا وفي الاستدلال بها نظر في غير  
خلوفا في التفسيرين والحق في المناقش والحق واكثر المناقش على ما خرج به احتجاجه فاذا روي الاستدلال به فظاهر  
عدم الزيادة في ذلك في صلوة الزهر وفيها من قول الدائم نعم ظاهر الحيد في النسخة هو الوجوب في الاول والاحتياط  
في الثاني حيث قال في الاول والاسلم في التفسيرين من الثالث بوجوب تركه وعطفه الشيخ ايضا في ترجمه  
حلالا لاختار المحقق في خصوصه السلام عليكم فقال عندنا انما قال السلام عليكم عباد الله الصالحين في الشك قد  
انقطعت صلوة من قال بعد ذلك السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جاز وان لم يقل جاز ايضا فان قيل نعم  
تناول هذا الضيق في التفسير انتهى وفي الثاني والاسلم في الصلوة ستة وليس يترتب تركه الصلوة وقد  
الشيخ ايضا في هذا المقام واستدل له بضموعه البصير اذا انتهى اليه ان السلام فاذ اوى وجه من الغلبة  
وقال السلام عليكم عباد الله الصالحين فقد فرغ من صلوة والحق ان الواو في قوله وقال السلام عليكم عباد الله  
وعليه فلا في الواو لا في المناقشة الا ان يترتب ان المقصود في المقام انما استحب بصير السلام عليكم بناء  
على انما في طلاق السلام اليه وكان هو المهود منه في عمر الصادق ع ايضا وكان السلام علينا داخلا  
في الشك كاهو صرح مؤلفه البصير الخوي في هذا بعد قوله والسلام علينا ثم تسمى والحق ان منشأ المعجزة  
هو طائفة العامة حيث كان لا يمتثلون السلام علينا من الخلق ولذا استوعب ذكره في الشك الاول  
وورد ايضا عند الباقية المتروكة فصحة مبسوطها شيان يفسد الناس بها صلواتهم قول الرجل تبارك  
اسلم وقتك ذلك ولا اله الا انت وانما هو حق حالة الخرج بعد ان يقرأ الله عنهم وقول الرجل السلام علينا

وعليه ان

وعليه ان الله الصالحين يعني قوله في الشك الاول ومنه انما في الاصل الاستقبال بالوجه المبرور  
وظهر ان السلام عليكم مستحسن في الشك الاول والفرق بينهما والاسلم علينا فهو واجب عندنا والفرق بينهما  
والفرق بينهما فيكون لا يحصل الاضطرار والفرق بينهما ايضا ان لا يكون في الفراغ من الشك كما ينظر من ايراد  
الاخبار المعتبرة الحاتمة للفرق عن الاضطرار من الصلوة بالاسلم علينا من غيرنا ولا يلزم ايضا من قوله في صلوة  
الوتر ان من قال السلام علينا فقد انقطعت صلوة فان مقتضاها نظر الى جهة معقول في انما انما انما انما  
فيه وبعد مله حطة لعدم القطع وعدم الفرق بين الدعاء والذكر على ما قيل في المقدمة ونعم ما اذا لم يميز عن غير  
المناقشة ان منشأ قول الشك في الاخبار هو عدم وجود من الاخبار انما انما في السلام علينا من الصلوة  
وانه من الشك في الصلوة كما هو صريح الحق في الدعاء والى السلام عليكم وانما من لا يشك في الصلوة وانما ينظر من  
واحد من الاخبار عدم وجوبه في الشك في الصلوة في الدعاء والى السلام عليكم وانما من لا يشك في الصلوة وانما ينظر من  
استقبال السلام علينا وانما من لا يشك في الصلوة في الدعاء والى السلام عليكم وانما من لا يشك في الصلوة وانما ينظر من  
محمد بن مسلم المتقدم قلت لا يجب لله الشك في الصلوة فالذين قلت وتبين من ان الاستدلال بها  
قلت شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يترتب عنها صحة التمسك  
الثقة المقدمة وفيها اذا فرغ من الشك رتب فقد مضت صلوة فانما في هذا وفيها في الدعاء والى السلام عليكم  
اجزاء بناء على ان الحد من الاجزاء الاجزاء فيصول الغلبة بقرينة حد الرواية ومنها صحة على من غير  
موسى قال سلمة عن الصادق عليه السلام ان يكون خلف الامام ويطلق الامام الشك فيما عند الرجل البون او يتوقف على  
شيء من اوصيائه ومع كونه يترتب على الشك هو ويرتب ويدع الامام ومنها صحة معوية بن عمار قال قال  
العمام اذا فرغ من صلوة فالتفاهم ابراهيم فصار ركعتين واجعله اماما واقرأ بها قل هو الله احد وفي  
الثانية قل يا ايها الكافرون ثم تشهد واحد الله وانزل عليه وصلى على النجوة واسأله ان يقبل منك الجزية على  
انما هو عدم وجوبه في ترك الطواف وصحة عدم المأكل بالصلوات المدة ومنها الاخبار الواردة على عدم  
بطلان الصلوة بالما في قبل التسليم لصحة زكاة من الصلوة في كل يوم ثم يفسر فيقول ان السلام عليك في الصلوة  
وصحة الطلوع اذا التفت في صلوة تكبيرة من غير فراغ فاعاد الصلوة اذا امان الا انما فاحشا وان كنت قد  
شهدت فلتدعه ومقتضى ما لم يترتب من غير الصلوة المكتوبة في صلوة ويتشهد ثم ينام قبل السلام  
قال في صلوة وان كان عاقلا فاعلم ان يركع ركعتين واربعة سجدة وهو قائم في الصلاة ولا يشترط عليه  
ثنتين وقد احرز الشك في ان يركع ركعتين واربعة سجدة وهو قائم في الصلاة ولا يشترط عليه  
الركعتين بناء على ان الركعة بقوله ركعتين بمعنى احرز الخبر انما الصلوة بانما على الأقل فظاهر عدم وجوب

السلام ولعل ان المراد به صلوة الاحتياط ايها الذي لا يفي الله عدم اعدائنا بالقتل فتدبر والجواب ان المراد بالاحتياط  
تخصيصه بما تضمنه الاوّل من الوجبة المستعملة والآن من جهة من لم يأت في ظاهرها خلف الجاهل لانه على علم  
وجوب الصلوة على نفسه والى وجوب الصلوة ايضا لا يتناول به وهذا وان لم يستند برغ الحجة بالمرّة كترديد في مقام  
المعارض مع المتقدمة من ان غاية ما يستلزم منها هو تمام الصلوة وجوب الاحتياط بعد الشهادة وتبين  
عدم جريئة التسليم لها وهو ان من الاحتياط وعدم الوجوب كما هو معلوم في الحدّ لجواز كونه واجباً  
خارجياً هو هو على الجاهل وان كان ذلك الحق في خلفه الخفي كما يلقى اليه الاشارة فالتدليل على هذا انما هو  
من جانب الحدّ وان هو من جانب المتقدمة بالاحتياط مع ان السائل انما سأل انما هو في الشهادة لما يرى  
الكفاية بعضهم بالشهادة في التوحيد كما تقدم اليه الاشارة فاجابة ما في مرثان كونه في الرواية الاخرى ايضاً  
كرواية يفتقر من حيث التوحيد في كتابه على شقّه والمّا احتمل ان يكون الشهادة بالوحدانية حادثة من  
سئل عن كونه ذلك فاجابة بما اجاب وقوله في حصول الاضطرار بالشهادة انما هو في مقام الاحتياط  
يكتفي بالوحدة ولا يتعين للصلوة على الغير والى هو انه ايضاً واجب على الجاهل المقصود ان المقصود  
لم يدر في المقام فمقدّر بيان ما به يحصل الاضطرار يعني ان لم تكن مقصوده الاصل في المقام بيان ذلك بل  
انما هو بيان ان الشهادة يجب من غير ان يكون الخلق الاضطرار واردة في مرثان من لم يحصل  
في دفعه اجمالاً وفيه يشكك التمسك به على حدّ ملاخطة ان هناك من يصرح بحديث اخر مصرح بان الاحتياط  
انما يحصل بالتسليم لا في مقام يكون المقصود الاصل فيه بل ان يحصل به الاضطرار عن العلم كصحة الاحتياط  
لتولية كماله كونه عفوياً والى هو من الصلوة فان قلت التسليم علينا وعلى عباده الصالحين فقد انقضت  
وفي رواية اخرى كسر عن الركعتين الاولى اذا جالستهما للشهادة فقلت وانما جالس على عليك ايها  
ورحمه الله وبركاته انما هو قول لا ولكن اذا قلت التسليم علينا وعلى عباده الصالحين فهو الاضطرار وفي  
جمعية الجعفر اذا كنت امة فام السلام على النبي وقوله التسليم علينا وعلى عباده الصالحين فاذا قلت ذلك  
فقد انقضت الصلوة وفيه لا شبهة ولا شبهة في ضرورة هذه الاخبار فالمراد ان الاضطرار انما يحصل بالسلام  
ومع ذلك يقدم العلم بما على غيرها من وجوبه ابراهيم الدال على حصوله بالشهادة من الوجوب تقدم النص  
على ذلك كما علم المدار في الفتا مع ان الظهور لا يفرق بين الشهادة وضاحتها وهذا انما هو في عمل الاضطرار  
الما هو به في وجوبه ابراهيم على التسليم من غير هذه النصوص الجعفرية فان الاخبار بعضها لا يشكك  
بعض ويشهد لايضا ان العبرة بما يقل اذا اخرجت من الشهادة تدين فقد انقضت كما قاله ذلك في التسليم  
عنه بل امر به بقوله ثم تحريف ولعل ان المراد منه معناه الفصحى لما كان الامر به معناه لجسور في الفرائض

لا يدر في مقام بيان ما به  
يصل الاضطرار

من الشرائع

عن الشهادة فان اقلها ان الامر هو للمسلم عدم حصوله المأ بعد الفراغ من الشهادة تدين ولا يكون ذلك الا  
تدبر كونه المراد بالشهادة هو التسليم مع ان الامر مقتضى الوجوب وفي اراد العطف بالفتنة ثم انما يندفع الغيب  
والترتيب الى الترتيبات المصطنعة الاضطرار بعد اموال من الصلوة والى ما قد ذكره في بيان قوله ثم تحريف  
معارض حقيقة فلا يشار ولا مانع من الجليل في المقام كما هو مقتضى التسلل فيكون مراد المقصود من الاحتياط  
المعطى بعد الفراغ عن الشهادة يخرج عن الصلوة لا من الاحتياط وفيه العطف ثم وفيه التسلل  
ايضاً في المقام ما ذكرناه وبما يخرج عن الاحتياط فتدبر واما عن حقيقة الفتنة والتفتة وعلى من يفتن هذا او رده  
في الحقيقة المروية بعينه او ينظر فتدبر مع طرق الاراء على ما من وجه امر امام حقيقة الفتنة فلا بد من الاستئصال  
بها على كل الامور على الاجراء في الفتنة كما عرفت وهو في ذلك الفتنة انما يظهر في اقل الواجب في  
عدم ابراء الصلوة بدون كما هو مقتضى مفهوم الشرائع ايضاً مع ان وجوبه في حال الاحتياط لا يدل على ثبوت  
وعلى وجوبه في غير حال الاحتياط ايضاً بالاولوية واجبة على الفتنة بغيرية الصدر ليس بالاولوية  
يجل الشهادة في الصدر على علم السلام بغيرية الفتنة فان اطلاق الفتنة على ما في ما في ما في  
الجماعة وقد علم اليه الاشارة في ما من ملاحظة ان الصدر يصرح في ظاهره اجماعاً والمراد منه خلاف ما هو  
ظاهره قطعاً ايضاً مع ان قوله اذا اخرج من الشهادة تدين فقد مضى علمه غير واضح الحق لا يدر في عدم  
مقتضى سلمه بوجه لا يبرأ لها الواجبة كما ان الصلوة على النبي ولا يبرأ لها المسبقة كما ان التسليم فان لم يعظم  
العلمان بالاحتياطية من الاجزاء المسبقة لا من حيث الشهادة وكما ان عمل الشهادة من على علم الصلوة  
النبي والخاصة والحق على من يصرح بغيرها لها الواجبة كما ان التسليم على ظاهره وحل  
المسبقة على من يصرح بغيرها لها الواجبة في امة واحدة وامامية على من يصرح بغيرها لها وان رويت في موضع من كتب كذا  
الا انها في موضع اخر منه وفيه يدل تشهد يسلم مع ان العجز في جانبه المتعدد واشبهة الفتنة  
هو انه لا يصح في جميع زواجر الجليل المروية فيها ايضاً عن العلماء فتدبر في كون خلف الامام فيقبل الامام  
الشهادة قال يسلم ويضع حاجته انما حسب هذا من افعالهم في بعض حق مناجاة مناجاة الطائف من  
او فتدبر في السؤال الواقع في الصدر كما هو معلوم لا يخرج عن المناقاة فتدبر واما عن حقيقة من يصرح بان المقام  
فيها ليس مقام بيان الواجبة وذكر المعنى فاهو الذي على الله ان المقام مقام بيان من يصرح بان المقام  
الطواف خاصة ولا ذكر الجمل والوجد مع ان الجمل لا يدر في فتدبر على الامور التي يصرح بها في الجمل واما في  
كل ولعل ان المقام مقام بيان مجموع الواجبات والمسبقات كما ان الاحتياط عليها مستلزم لعدم اعتبارها  
اخر في كونه الطواف لعل لا وجوباً ولا احتياطاً وهو خلاف الاجماع من راع ان الصحيحة كما تنقذ عذبتا







وكذا لما تم ان كان على سائر غيره او ما يتلوه احدى المصاحف ووجه المراءاة المأموم بسم تلبية واحدة  
عن سببه ويوجه بوجه ان يكون على سائر واحد وان كان بسم تليتين موعيناً معاً يصح ووجه الى  
الجهتين والوجه في ذلك التلويح بوجه واحد من جهة المصاحف المصاحف على ان يكون بسم تليتين من مصحفين  
الرجل يقوم فليصعد خلف الامام ويلبس على سائر احد كيت بسم قال بسم واحدة من سببه وفيه وجه بعد الخدين  
عوامل المستدرة ان كنت مع امام مسلم بسم تليتين واطلاق مقبول بوجه التلويح المصاحف المصاحف المصاحف  
فلم تلي بسم عن سببك وتلبية عن سببك لان سائر من بسم عليك وظاهر التلويح اختصاص التلويح بالامام  
ببوعده ويورد احد هذه التلويح بوجه بسم تليتين بسم تليتين قال قال الله الامام بسم واحدة ومن وراءه بسم  
التيين فان لم يكن من سائر احد مسلم واحد وعندها موعنة او بسم المستدرة المستدرة لقوله بسم على سببك  
وشال ان كان لم يكن على سائر احد مسلم على الذي هو بسمك واما التلويح المصاحف فاستدرة ثابت معك  
هو صحيح الصحيح الموعنة على سائر احد مسلم التلويح المصاحف الامام فليصعد بسم تليتين واحدة من سببك  
ان كان بسم تليتين واحد او بسم تليتين واحد او بسم تليتين واحد او بسم تليتين واحد او بسم تليتين واحد  
وان لم يكن التلويح بسم تليتين المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف  
مستقبل التلويح وتلي بانفك التلويح وان لم يكن التلويح المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف المصاحف  
بسمك واحدة وتلي بسمك واحدة ان لم يكن على سائر احد مسلم فليصعد بسم تليتين واحدة من سببك  
فتم بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
هذه الأحكام الخافعة للفقهاء من الاحتكام بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
التمويل على التلويح والتلويح قال لا تغفل الصلوة قلت فليصعد بسم على اليمين ولا يسم على اليسار قال لا  
الملائكة تغفل بسم تليتين على اليمين واليمين بسم تليتين على اليسار واليمين بسم تليتين على اليسار  
على اليمين دون اليسار قلت فليصعد بسم تليتين على اليمين واليمين بسم تليتين على اليسار واليمين بسم تليتين على اليسار  
قد بسم عليك وعلى سائر اليسار وقضوا ما سألوا عليه باليمين واليمين بسم تليتين على اليسار واليمين بسم تليتين على اليسار  
وكانت في الانفة بسم تليتين واحد واليمين بسم تليتين واحد واليمين بسم تليتين واحد واليمين بسم تليتين واحد  
على الشق الايمن وتسلم المسلم عليه ان لم يكن بسم تليتين واحد واليمين بسم تليتين واحد واليمين بسم تليتين واحد  
رداً على الامام ويتوكلت الفاشية ويتوكلت على سائر اليمين والملائكة الملائكة به ويكون الثانية على سائر  
سائر الملائكة الملائكة به ومن لم يكن على سائر احد مسلم بسم على سائر الا ان يكون بينه المصاحف بسم تليتين  
مصحف مع خلف الامام فبسم على سائر المصاحف بسم تليتين واحدة من سببك

المصاحف

المصاحف مع خلفه عن الأمان ويقع الخط بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
المصاحف مع وجود المأموم بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
على سائر المصاحف بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
كان حسناً بناء على الختم ومن جواز المساحة فلا لا الشئ كان عارفاً بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
المستدرة ان كان على سائر احد مسلم بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
فليصعد بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
يقع لعدم دلالة شئ من التلويح عليه وفيه وجه التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
وهو الوجه على رد ذلك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
المنفرد والامام بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
المصاحف بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
على الانبياء والائمة والخلفاء والمؤمنين كذا التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك التلويح بسم تليتين واحدة من سببك  
رداً على الامام ويتوكلت الفاشية ويتوكلت على سائر اليمين والملائكة الملائكة به ويكون الثانية على سائر  
سائر الملائكة الملائكة به ومن لم يكن على سائر احد مسلم بسم على سائر الا ان يكون بينه المصاحف بسم تليتين  
مصحف مع خلف الامام فبسم على سائر المصاحف بسم تليتين واحدة من سببك



خلق

[illegible]











































